د. محمد سليم العوا

الأقباط والإسلام

حوار

١٩٨٧

Bibliotheca Alexandrina
0132517

دار الشروق

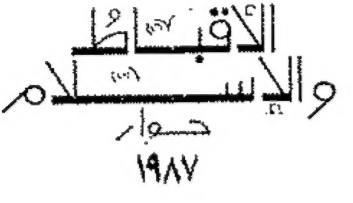
الأقباط
والإسلام
حوار
١٩٨٧

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٧٧٤٨٧٤ - ٧٧٤٨٧٨ - برقيا شروق
تلكس 93091 SHROK UN

بيروت: ص.ب. ٨٠٦٤ هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٢ - برقيا دالشروق
تلكس SHOROK 20175 LE

SHOROUK INTERNATIONAL 316/318 REGENT ST. LONDON W1 UK TEL 6372743/4

د. محمد سليم العوا

الأقباط والإسلام

حوار

١٩٨٧

دار الشروق

إهـــداء

إلى أحـــمد .. ولدى ـــ

أملاً فى أن يستمسك بالحق فلاينحرف عنه ..

وفى أن ينحاز إلى أمة الوَسط فلايتطرّف إلى غيرها ..

وفى أن يؤمن بالاستقلال فى الرأى فـلا يقـلّد ..

وفى أن يقدّس حق الآخرين فى ذلك كلّه فلا يتعصّب .

دكتور محمد سليم العوا

بسم الله الرحمن الرحيم

قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ (سورة البقرة : ١٣٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾ (سورة الممتحنة : ٨ ، ٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تضم هذه الصفحات مجموعة الحوارات التى نشرتها «الشعب» الغراء ـ صحيفة حزب العمل ـ خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٨٧م.

وقد رأيت أن جمع هذه الحوارات فى كتيب خاص يوسع دائرة الاطلاع عليها، والانتفاع بها والرجوع إليها عند الحاجة. كما أن مسألة: «الأقباط والإسلام» التى تدور حولها هذه الحوارات مسألة متجددة، لن يكف أعداء مصر المتربصين بها عن السعى لإثارتها من حين إلى حين.

ومن المهم، لذلك، أن تكون كلمة الفريقين ـ المسلمين والأقباط ـ فيها مسموعة ومعلنة، ومحفوظة. فإنه إذا كانت الأجيال التى سبقتنا فى الحياة على أرض هذا الوادى الطيب المبارك قد استطاعت دائماً أن تتجاوز محنها وضغائن السفهاء من أبنائها، ليخلص الوادى لأبنائه، مستظلين جميعاً بظل السماء التى يدين بالعبودية لخالقها أبناء الهلال وأبناء الصليب معاً، فإن جيلنا ينبغى له أن يقول

للأجيال التالية كلمته ، ويعلن عقلاء الأمة جميعا ـ مسلمين وأقباطاً ـ براءتهم وبراءة أهل دينهم ـ العارفين به والمتبعين لأحكامه ـ من هذا العدوان الآثم على أهل الأديان وأماكن العبادة المقدسة .

وتشيع على ألسنة المتحدثين وأقلام الكاتبين ـ كلما ذكر أمر المسلمين فى علاقتهم بإخوانهم الأقباط ـ عبارة « عنصرى الأمة » ، وهى عبارة خاطئة موهمة .

خاطئة لأن المصريين فى حقيقة الأمر عنصر واحد من وجهة نظر علم الأجناس ، وهو عنصر يمثل خلاصة اختلاط مستمر وتزاوج دائم بين سكان الوادى الأصليين ومَنْ وفدوا إليه واستوطنوه من مختلف شعوب العالم . وقد أصبح هذا الاختلاط امتزاجاً وانصهاراً حتى إنه من المحال التفريق فى أبناء مصر بين أصل وأصل أو فرع وفرع .

وهى عبارة موهمة لأنها توحى إلى السامع ـ على خلاف الحقيقة ـ أن هناك انفصالا شعورياً . أو انغلاقا اجتماعيا . أو مفارقة بَيِّنَةً فى العادات والتقاليد والأعراف . وكل ذلك غير كائن . والايحاء به غير صحيح .

بل لقد أثبت الأستاذ السنهورى ـ رحمه الله ـ عبارة نقلها عن بعض الأساتذة الفرنسيين تدل على أن ذلك المعنى قائم مسلَّم عند

علماء الاجتماع الغربيين . ونص هذه العبارة هو :

« عندما نستعمل اصطلاح الأمة (الجماعة Societé) الإسلامية فإنني لا أعني بذلك الإشارة إلى مجتمع من المسلمين فقط . وإنما أقصد بذلك مجتمعا له طابع فذ من المدنية قدمها لنا التاريخ كثمرة للعمل المشترك ساهم فيه جميع الطوائف الدينية التي عاشت وعملت معاً جنباً إلى جنب **تحت راية الإسلام** ـ والتي قدمت لنا بذلك تراثا مشتركاً لجميع **سكان الشرق الإسلامي** ـ بنفس الصورة ولنفس الأسباب التي اعتبرنا بها حضارة الغرب مسيحية وهي تراث مشترك لا يتجزأ ساهم فيه جميع الغربيين بما فيهم اللادينيون والمفكرون الأحرار والكاثوليك والبروتستانت . »[1]

ولا يحتاج اثبات هذا المعنى ـ لمن لايقربه ـ إلا معايشة المصريين والنظر فى عاداتهم وأعرافهم . ليوقن أنه أمام شعب واحد . وعنصر واحد . وأمة مصرية واحدة .

فى إطار هذا المعنى عاش المصريون المسيحيون والمسلمون حياتهم . وفى إطاره سيستمرون ـ إن شاء الله ـ فى بناء نهضتهم

---

(١) نقلا عن أوراق الدكتور السنهورى التى يعدها الآن للنشر الأستاذ الدكتور توفيق الشاوى .

ومواجهة تحديات حاضرهم ومستقبلهم .

ومن أجل ذلك رأيت أنه من الواجب نشر هذا المجموع من المقالات شهادة لجيلنا : أن بعض أبنائه قد قالوا كلمة الحق . تساؤلا وجواباً . وتبييناً وتبليغا . لم تأخذهم فى ذلك لومة لائم . ولم تقعدهم نصيحة مشفق أو متخاذل .

ولايجوز أن أغفل هنا عن ذكر دور الأخ والصديق والمفكر الأستاذ عادل حسين رئيس تحرير الشعب . الذى فتح صفحاتها بلا تردد أمام هذا الحوار . فى وقت عصيب بالنسبة لأية جريدة حزبية . فقد دار هذا الحوار فى غمار معركة انتخابية قاسية حشدت فيها القوى السياسية كل طاقاتها . وكان لعادل حسين دور سيحفظه تاريخ مصر ـ حين يكتب ـ فى تقديم مفهوم جديد للعمل السياسى العام فى حزب العمل الذى ينتمى إليه ويرأس تحرير جريدته . وفى غيره من القوى السياسية التى تعمل على المساهمة الجادة الفاعلة فى تحقيق التقدم المنشود . والغد المأمول لمصر كلها . والعرب جميعا . والبشر كافة .

والله من وراء القصد .

محمد سليم العوّا

الأقباط والشريعة الإسلامية

الوضوح المطلوب*

لاشك أن التيار الإسلامى فى مصر والبلاد العربية يواجه الكثير من التحديات والمصاعب . وهذا باقرار رواد هذا التيار . وحسب أى نظرة موضوعية من خارجه . وأجيز لنفسى أن أطرح هنا وجهة نظر فى الأمر كمصرى مسيحى يعنيه تماسك البناء الوطنى المصرى الذى بقى صامدا آلاف السنين ويتطلع إلى مستقبل أفضل .

إن معظم المصاعب والتحديات التى يواجهها التيار الإسلامى إنما ترجع إلى طرح للتصور الإسلامى للحكم وتنظيم المجتمع . وهذا الطرح غير واضح وغير مقبول من عامة الناس وأركز هنا على خطأ فادح يقع فيه البعض عندما يظنون أن الأقباط والمسيحيين العرب

---

* نعيم تكلا - جريدة الشعب - ١٧ فبراير ١٩٨٧ . وقد أشار عادل حسين فى العدد التالى من الشعب إلى تحفظه على بعض تصرفات الأستاذ نعيم تكلا ، وعلى الأخص ما نقل عن زيارته لإسرائيل ومع مشاركتى لعادل حسين فى تحفظه على مثل هذا المسلك . بل مع إنكارى على من يقبلون أى تعامل مع العدو الصهيونى . فأنى أرى فى مقال نعيم تكلا وجهة نظر قبطية جديرة بالاهتمام بها والحوار حولها .

عامة يرفضون النزعة الإسلامية الراهنة لمجرد أنها إسلامية . أو بدافع من تعصب مسيحى . هذا غير صحيح . فقد كان يمكن أن يكون الأقباط وغير المسلمين عموما فى منطقة الشرق الأوسط العربية أكثر الناس قبولا وتأييدا لهذه النزعة الإسلامية لو طرحت نفسها بالشكل الإنسانى والقومى والوطنى الذى يقبله الجميع مستفيدة من إيجابيات وسلبيات طرح الفكر القومى العربى .

إننا عوضا عن هذا نجد طرحا مبهما متشنجا يثير التساؤلات والمخاوف لدى المسيحيين والمسلمين على السواء .

كيف يراد للمواطن المسيحى أن يقبل ببساطة هذه النزعة التى تقتلع من الأساس دعائم وبدهيات المساواة الوطنية والإنسانية التى يحظى بها . ولاتقدم أى بديل واضح أو مقنع ؟!

لقد غاب عنهم ذلك الطرح الإنسانى والوطنى الرحب الذى يجعل دعوتهم أكثر قبولا . فاتهم أن الأهم الذى كان ينبغى أن يركزوا عليه هو أن يقنعوا بدعوتهم غير المسلمين قبل المسلمين ذاتهم . وأن ذلك وحده هو ضمانة نجاحهم الحقيقى . ومايقدمهم للعالم الخارجى بالشكل الذى يجبره على احترامهم وعمل ألف حساب لهم .

لم يضعوا شيئا من هذا فى اعتبارهم . ويبدو أنهم رأوا **أن حفنة من غير المسلمين لايشكلون أى عقبة . ولايهم على الاطلاق اقتناعهم بالنهج الإسلامى لأن المطلوب أن يخضعوا لا أن يقتنعوا ..**

إننا نحن المسيحيين المشارقة ندرك بوضوح أن للحضارة الإسلامية فترات زاهرة أورثتنا جزءا أساسيا من تكويننا الثقافى والقومى . ولقد كنا وسنبقى أكثر العناصر توافقا وفاعلية **فى سياق الإسلام الحضارى القومى** . والنزعة الإسلامية الراهنة أمامها امكانية لتحقيق أعظم النجاح وسنكون أول المنضوين تحت لوائها والفاعلين فيها بحيوية إذا لم تغب عنها **بدهيات إنسانية ووطنية لانتصور مطلقا أنها مما يتنافى مع روح الإسلام الأصيل .**

فما الذى يمنع دعاة النهج الإسلامى المخلصين أن يعلنوا للمسيحيين المشارقة بكل الوضوح وبتفصيل دقيق مقنع : اننا نقدم لكم بالنهج الإسلامى كل ما أنتم متمسكون به فى النهج الوطنى القومى العلمانى . بل ونزيد عليه وبضمانات أقوى ؟

أليس لديهم مقولة سوى إن هذا هو إسلامنا وعليكم أن تخضعوا له سواء اقتنعتم أم لم تقتنعوا ؟

إن الأمر بيننا وبينهم بسيط غاية البساطة ولايتطلب كثير جدل .

ما الذى يمنعهم أن يعلنوها واضحة لنا (لسوء فهمنا لجهلنا لهواجسنا ..) ان ماتتمسكون به أيها الأخوة المسيحيون من مساواة وطنية وانسانية فى ظل النظام القائم إنما نكفله لكم بالتمام ونزيد عليه مع ضمانات تستند **إلى عدالة سماوية وليست أرضية** ؟

هل يوجد فى الإسلام مايتنافى مع تلك المقولة ؟

لانعتقد بذلك مطلقا .

هل فى نفوسهم غرض مايتنافى مع تأكيد هذا المعنى ؟

لم يترك لنا البعض منهم إلا أن نشك فى هذا .

إننا لانعمم وإنما نعنى هؤلاء الذين لايأبهون باقامة أى حوار معنا . ولا تعنيهم مخاوفنا وتساؤلاتنا فى شئ بل يفسروها التفسير الخاطئ كأنها اعتراض على أركان العبادة الإسلامية .

الأقباط والشريعة الإسلامية

نعم للحوار والوضوح*

فى عدد الشعب الأخير (الثلاثاء ١٧ فبراير ١٩٨٧) نشر مقال أحسبه من أهم مانشر فى موضوعه فى السنين الثلاثين الأخيرة . وهو يقينا أوضح مانشر فى الموضوع وأصرحه من جانب إخواننا الأقباط على الأقل .

المقال عنوانه : الأقباط والشريعة الإسلامية : الوضوح المطلوب والمقال يثير سبع قضايا ، لا أريد أن الخصها لئلا أخل بجودة عرضها ولابسلاسة منطقها . وأحيل القارئ ـ لزاما ـ إلى قراءة المقال فى أصله المنشور فى الصفحات السابقة .

والقضية المركزية فى المقال كله تدور حول انعدام الحوار بين الداعين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وبين إخوانهم الأقباط خاصة . وغير المسلمين بوجه عام . وحول عدم وضوح مايريده دعاة العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية .

---

* دكتور محمد سليم العوّا . جريدة الشعب ٢٤ فبراير ١٩٨٧ .

ولاشك أن الدعوة إلى الحوار دعوة نبيلة ، يقبلها بل يطلبها كل صاحب قضية يريد عرضها على الناس . ولاشك أن الدعوة إلى الوضوح دعوة إلى واجب يحقق لأصحاب القضية ـ قبل غيرهم ـ أكبر فهم لقضيتهم ، وأوسع انتشار لها .

ولكن السؤالين اللذين يتعين علينا أن نجيب عليهما : من أى موقع يكون الحوار ؟ وهل تثبت (الأدبيات) المتداولة حول موضوعنا صدق دعوى عدم الوضوح ؟

فى تقديرى أن الحوار بيننا وبين إخواننا الأقباط بوجه خاص ، وبين غير المسلمين (المشارقة) بوجه عام يجب أن يقوم على أساس وقوفنا فى موقع واحد : أعنى هذا الوطن الشرقى ـ مصر وغيرها ـ الذى ضمنا منذ كان لنا وجود ، وسيضمنا إلى يوم الدين . فى هذا الوطن قامت لنا جميعا حضارة زاهرة ، كان أحد عناصرها بل لا أغالى إن قلت : كان النظام الحاكم فيها . الموجه لنشاطها هو النظام الإسلامى أى الشريعة الإسلامية .

وهذا النظام هو تراثنا ـ جميعا ـ من حيث هو تاريخ ، وهو ملكنا ـ جميعا ـ من حيث هو تراث عربى ، أو شرقى ، ننتمى إليه بقدر ماينتمى هو إلينا . وهو المكون الأساسى لفكرنا القانونى حين نشرّع أو نقضى أو نتعامل فنتفق أو نختلف منطلقين من بعض

مفاهيمه . أو مختلفين حول بعضها .

وإذا كان الشرق ـ بغير شك ـ ذا شخصية حضارية متميزة ضمت فيمن يصطبغون بصبغتها المسلم والمسيحى واليهودى على سواء . فإن من أهم معالم هذه الشخصية الحضارية تميز النظام القانونى لنا بقيامه على أساس من الشريعة الإسلامية . ولم يكن هذا النظام ـ تاريخيا ـ قائما فى أى جزء منه على التمييز ضد أحد ولا لصالح أحد . وليس فى قواعده مايجيز هذا التمييز . وليس فيمن يدعون اليوم إليه ـ على بصيرة ـ من يقرون وقوعه أو مشروعيته .

فليكن الحوار بيننا وبين إخواننا الأقباط ـ خاصة ـ إذن من منطلق أنهم لايخالفوننا أو يختلفون معنا فى الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية إذ هى ـ على ماوصفت ـ تراثنا معا . والاستمساك بها واجبنا معا . ثم ليكن بيننا داخل نظام هذه الشريعة . وفى ظل أحكامها التى تكفل لنا استقلالنا الفكرى والتشريعى واستمرار تميزنا الحضارى . ماشئنا من حوار حول ماشئنا من نقاط مادام كل منا ـ كما هو الواقع ـ سيحترم أصول عقيدة الآخر وخصوصيات الأحكام المترتبة عليها .

ولست أريد الافاضة فى تفاصيل الجزئيات التى قد يدور الحوار حولها . وقد نتفق بعده . وقد نختلف فنختار ـ عندئذ ـ ماتراه

غالبيتنا بروح الأخوة الواعية والوطنية المخلصة . مراعين فى الاختيار مايوجبه التطور العصرى ومايحقق للأمة تماسك بنيانها وقوة كيانها واستقلال قرارها ..

ونحن واخواننا الأقباط ـ خاصة ـ وغير المسلمين الشرقيين ـ عامة ـ شركاء فى هذه الأوطان التى فرقتها يد الاستعمار . وأضعفها اعتمادها ـ حتى اليوم ـ على دوله التى تتحكم فى كل شئ حتى أقواتنا . وأنهكها الصراع المستمر قريبا من نصف قرن مع الحربة المغروسة سما زعافا فى جنبها : إسرائيل .

ولايحقق شئ خلاصنا من ذلك كله إلا وحدة أوطاننا هذه . وارتباطها بجامع يحقق سياسيا وقانونيا ماهو قائم عمليا . وثابت استمرار تاريخيا . من وحدة شعوبها وتناصرها وتآخيها فى كل لظروف ولو برغم إرادة الأنظمة . أو ضد هذه الإرادة فى كثير من الأحيان .

فأى الطريقين أهدى وأحكم ؟ أن نكون معا أصحاب وطن قوى مرهوب الجانب عزيز الكلمة . وذلك هو ماتثمره الوحدة التى ندعو إليها ونرغب فى اقامتها على أساس أقوى من إرادة الحكام . ومن تقلبات أهواء الأنظمة : ندعو إلى اقامتها على أساس الإسلام

نفسه الذى يكفل لنا ولحكامنا كل مايتمنى مخلص لنفسه ووطنه ، كما كفل ذلك وحققه دائما .

أم نبقى كما نحن الآن : أشلاء متفرقة ، ومزقا متحاربة . لايكاد يعرف لنا كيان واحد مستقر لاتنهشه فتن الأعداء أو جهالات الأبناء أو غفلة الأصدقاء ؟

وإذا كان الإختيار ـ بلا تردد ـ هو اختيار القوة الوطنية ضد الضعف ، والوحدة ضد التفرق ، والعزة ضد الهوان ، أفلا يكون طبيعيا أن ندعو إخواننا الأقباط ـ خاصة ـ وغير المسلمين الشرقيين ـ عامة ـ إلى العمل معنا بقلوب متآلفة وأيد متكاتفة لاعادة مجد الشرق ووحدته وعزته : « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء » .

وليوقن إخواننا الأقباط أن هذا الدعوة لاتغيب عنها ـ كما تخوف الأستاذ نعيم تكلا فى مقاله ـ بدهيات الإنسانية والوطنية ، بل إن هذه البدهيات ـ وهى عند الناس اليوم مقررات قانونية تحميها نصوص بشرية متغيره ـ وقد أطاح بها من شاء حين شاء بجبروت زائف طاغ أصاب المسلمين و الأقباط على سواء . أقول إن هذه البدهيات هى عند الداعين إلى سيادة الشريعة الإسلامية بعض عقيدتهم التى تحميها إيمانهم ويلزمهم بها إسلامهم .

ولهذا حديث مفصل يبدأ بأصول الإسلام . ويعرج على أهم مايثير التخوف ـ النظرى ـ من منقولات فقه الفقهاء . ويهتدى بحقائق التاريخ ويستضئ بروح الأخوة الإنسانية . ويبنى على مقومات نجاح المشاركة الوطنية .. أرجو أن يتسع له صدر « الشعب » الغراء فى بعض أعدادها القادمة .

وقد اتسع بالفعل . فنشرت خلاصة الدراسة المنشورة فى الصفحات ٢٧ ـ ٥٣ من هذا الكتيب فى عددين متتاليين منها .

واجب الأقباط العاجل*

القضية بالغة الخطورة :

ولامفر من وضعها فى صياغة كنا نؤثر أن نتجنبها .

السلبية السياسية للأقباط التى افضت بهم إلى عزلة حقيقية عن المشاركة الواجبة فى العمل السياسى .

إننا لانعزف على وتر الطائفية . وإنما ندق الجرس لنحذر من أوضاع خاطئة هى التى تكرس الطائفية وتذهب بنا إلى مخاطر فادحة .

لذلك أتوجه بالخطاب إلى إخوتى الأقباط وانا منهم وقد كنت أفضل فى أى شأن وطنى أن اتوجه بالخطاب إلى إخوتى المصريين غافلا عن أية هوية لهم سوى الانتماء لمصر والوطنية المصرية .

لاشك أن السبب الرئيسى لعزوف الأقباط عن المشاركة السياسية

---

* حلمى جرجس . جريدة الشعب ٣ مارس ١٩٨٧ .

إنما يرجع إلى غياب الديمقراطية لسنوات طويلة . ولكن الأوضاع أخذت فى التغير نحو الأحسن مع بداية السبعينيات . ومع بداية الثمانينيات أخذت التجربة الديمقراطية فى مصر انعطافة حاسمة نحو الرسوخ كتجربة سياسية عصرية . ولاينكر منصف أن مصر ٨٧ إنما تنعم بمناخ ديموقراطى لم تنعم به من قبل ولايحظى بأقل القليل منه وطن من الأوطان العربية الشقيقة .

فى هذا ما الذى فعله الأقباط ليعوضوا عن عزوفهم السابق ؟

مامدى استفادتهم من الفرصة المتاحة ليندمجوا فى العمل الوطنى ؟

يؤسفنى أن أقول : لاشئ . وكأن الأوضاع لم تتبدل والمناخ لم يتحسن .

إن تواجد الأقباط فى الأحزاب السياسية الراهنة تواجد رمزى لايمثل بأى حال حجمهم العددى ومكانتهم فى المجتمع . ولذلك فقد أتت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة مؤسفة فى هذا المجال مما اضطر الحكومة إلى تعيين أعضاء أقباط فى المجلس النيابى لتسد الثغرة الفادحة فى التمثيل السياسى للأقباط . ولكن فى هذا لاتملك الحكومة أن تعين أكثر من خمسة أعضاء يضافون إلى من تم انتخابهم وتبقى الصورة ناقصة تبعث على التساؤل الحزين .

لماذا ؟

السبب يمكن فينا يا أخوتى قبل أن يرجع إلى أى عوامل خارجية أخرى . إنه نظرة للأمور وعقلية ووجدان صاغتها أجيال طويلة من المعاناة . ولكن الشعوب الناضجة تغير دائما من ذاتها لتتلاءم مع المتغيرات من حولها . إن الظروف التى أدت إلى الكمون فى الخمسينيات والستينيات من القرن الحالى بعد مشاركة فعالة بحيوية عارمة طوال النصف الأول من هذا القرن . أقول إن هذه الظروف هى غير الظروف التى تتبدى أمامنا الآن والتى لا يمكن أن نتجاوب معها بذهنية ووجدان عصور سابقة .

إن غياب الأقباط عن المشاركة فى العمل السياسى الآن إنما يشكل خطرا فادحا لا ينهدد الوجود القبطى وحده وإنما الوجود المصرى بأكمله ومن هنا فإن الشأن يصبح وطنيا ومسئولية الأقباط مسئولية وطنية تجاه الوطن ومجموع الأمة قبل أن يكون تجاه الطائفة .

أناشد إخوتى الأقباط .

تجاوزوا هذا الموقف الجامد المقيت واندفعوا بحيوية وجسارة إلى الساحة الرحبة التى تتسع لكم مع إخوتكم فى الوطن وهى وحدها التى تصهرنا فى بوتقة واحدة كما صهرتنا من قبل بوتقة الدفاع عن الوطن فى ساحة الحرب .

ليكن الانضمام إلى حزب من الأحزاب القائمة مسؤولية أساسية لدى كل واحد منكم وواجبا ملحا .

ربوا أبناءكم على هذا الوعى فهو ضمانتهم الحقيقية للمستقبل .

إننا يا أخوتى لانشكو ولانتظلم .

لانطالب ولانريد لأنفسنا مغنما .

وإنما ندخل إلى ساحة من الالتزامات والمشقات .

لاتهربوا من هذه الساحة لأنه لا أمان ولا إستقرار خارجها .

كل القصور المشيدة خارج هذه الساحة مشيدة على رمال ويمكن أن تجرفها أية موجة أو ريح .

إرفعوا أصواتكم يا إخوتى ببلاغة جديدة غير التى تعلمناها من خطباء النفاق وحكماء الخوف .

بالوضوح والصراحة والمشاركة تكسبون ثقة ومحبة إخوتكم فى الوطن .

ومرة أخرى .

المسئولية وطنية فى المقام الأول فاحملوها على عاتقكم ولاتتوانوا وتطلعوا للمستقبل ..

النظام الإسلامى
ووضع غير المسلمين*

● النظام الإسلامى هو النظام القائم على الشريعة الإسلامية . المؤسسة تفاصيله على وفق قواعدها فى الاجتهاد والاستنباط والتفسير والتأويل . وغير المسلمين هم شركاء المسلمين فى الوطن منذ كانت للإسلام دولة : دولته الأولى فى المدينة المنورة ودوله التى توالت أيامها بعد انتقال النبى صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى . وحتى يوم الناس هذا .

ولعله من الغنى عن البيان أن من سنن الله فى الاجتماع البشرى أن يتجاور فيه أهل مختلف الملل والنحل كما يتجاور أهل مختلف الألسنة والألوان وهم جميعا أخوة لأب وأم . وإن تباعد بمعانى الأخوة الإنسانية طول الأمد بين الأصول والفروع .. ولقد قرر القرآن الكريم هذه الحقيقة فى قوله تعالى :

« يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا

---

* دراسة للدكتور محمد سليم العوا . نشرت خلاصتها فى جريدة الشعب ٣ مارس و ١٠ مارس ١٩٨٧ .

وقبائل لتعارفوا . إن أكرمكم عند الله أتقاكم »[1]

وفى حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم يوم حجة الوداع خاطب الناس جميعا بقوله :

« يا أيها الناس إن ربكم واحد . وإن أباكم واحد . كلكم لآدم وآدم من تراب »[2]

١ ـ أصول ثلاثة :

على هذه الأصول الثلاثة أقمت نظرى فى هذا الموضوع وإليها يرد كل ماتضمنته هذه الدراسة من أفكار وآراء . يستوى فى ذلك ماهو اجتهاد أتحمل تبعاته وحدى . وماهو ترجيح لرأى سابق من الفقهاء بالاجتهاد فلى نقله . ولصاحبه فضله وأجره .

فالأصل الأول : تحكيم نصوص الشريعة الواردة فى القرآن الكريم والسنة الصحيحة : فما جاء فى هذه الأصول فالعمل به واجب . وما وافقها فالعمل به صحيح . وما خالفها مما ليس منها فهو على أصحابه رد . والعمل به اجتهاد بشرى . لصاحبه إن كان مجتهدا . أو مؤهلا للاجتهاد . أجره . وعليه إن لم يكن كذلك إثمه ووزره .

والأصل الثانى : قبول ماتقتضيه المشاركة فى الدار . أو الوطن

بتعبيرنا العصرى ، فكل ماحقق مصالح المشتركين معا فيه جاز ، وكل ما أهدرها فهو بالاهدار أولى وأحق . وقد قَعَّدَ هذه القاعدة الأصوليون والفقهاء حين قرروا : أن الشريعة مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد ، وان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح . وكل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل .[٣] ولايبعد من يقول إن هذه القواعد محل اتفاق الفقهاء على اختلاف مذاهبهم وتنوع منازعهم فى الاجتهاد والفتيا والاستنباط .

والأصل الثالث : إعمال روح الأخوة الإنسانية ، بدلا من إهمالها . فكل قول أو رأى أو فعل نافى روح الأخوة فقد غفل صاحبه عن أصل من أصول الإسلام عظيم ، نطق به القرآن الكريم ، والسنة الصحيحة ، وصدر عنه فى أقوالهم وأفعالهم أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ والسلف الصالحون وتبعهم فى كل عصر دعاة الإسلام الهادين المهديين ، بل وعاش فى ظله رعايا دولة الإسلام منذ كانت وإلى يوم الناس هذا : فى مدنهم وقراهم ، وأفراحهم وأحزانهم ، وبيعهم وشرائهم ، وأعيادهم ومواسمهم ، حتى إنه لولا الاستمساك المحمود للمسلمين وغير المسلمين بشعائر دينهم الظاهرة ، ماعرف منهم مسلم بإسلامه ولاكتابى بكتابه .

٢ ـ الأصول القرآنية :

فأما القرآن الكريم فإن دستور العلاقات بين المسلمين وغيرهم فيه بيّنه قول الله عز وجل :

« لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم . أن تبروهم . وتقسطوا إليهم . إن الله يحب المقسطين . إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين وأخرجوكم من دياركم . وظاهروا على إخراجكم . أن تولوهم . ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون »[٤]

والبر: هو الفضل والخير. **والقسط** : هو العدل[٥] فهما بنص القرآن الكريم مطلوبان من المسلم للناس كافة . بل للخلق كافة . ويستوى فى ذلك من الناس من آمن بالإسلام ومن كفر به . اللهم إلا إذا كانوا يقاتلونه فى دينه . ويخرجونه من داره أو يظاهرون على إخراجه .

وهذا الدستور القرآنى عام يشمل غير المسلمين أيا كان دينهم أما **أهل الكتاب** : اليهود والنصارى فلهم أحكام أكثر تفصيلا لما يليق بهم من البر وما يجوز . بل ماينذب القرآن إليه . من الود .

فطعامهم للمسلمين مباح . وطعام المسلمين مباح لهم . وهل

يستقيم الجوار فى الدار وأحد الجارين ممنوع من تناول طعام جاره ؟ !

« وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم . والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذى أخدان »[٦]

ونكاح نسائهم جائز . وإن منع الإسلام رجالهم من التزوج بنساء المسلمين فما ذلك إلا فرع لأصل قرره الإسلام فى تنظيم الحياة الزوجية : أن القوامة والرئاسة فيها للرجل. وهو لايؤمن بالإسلام فكيف يُؤْمَنُ على المسلمة أن تكون له زوجا . وهى مكلفة أن تقيم شعائر دينها . وتطيع ربها؟ وبعض الطاعات وبعض المنهيات متصل أوثق اتصال بالحياة الزوجية . وبعضها متعلق بأخص خصائص العلاقة بين الزوجين. أما المسلم حين يتزوج الكتابية فهو مؤمن بدينها . مصدق بكتابها . موقر لنبيها . لايتم إيمانه إلا بذلك كله . فأى خشية على دينها تكون منه ؟[٧]

وحياة المشتركين ــ فى البيت أو الوطن ــ لاتخلو من مسائل تثير الجدل ويدور حولها النقاش . فعندئذ يكون ميزان المسلم الذى يزن به مايحل له ومالايحل هو قول الله تعالى :

« ولاتجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن ، إلا الذين ظلموا منهم ، وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ، ونحن له مسلمون »[٨]

وهذا النص القرآنى وإن كان عاما فى كل جدل يتصور وقوعه بين المسلمين وأهل الكتاب ، فإن أولى مايتبع فيه حين يكون الجدال فى أمر دينى ، تجنبا لإيغار الصدور ، وإيقاد نار العصبية والبغضاء فى القلوب[٩] بل إن عفة اللسان واجبة على المسلم حتى مع المشركين من عبدة الأوثان ، ففيهم نزل قول الله تعالى :

« ولاتسبوا الذين يدعون من دون الله ، فيسبوا الله عدوا بغير علم » .[١٠]

وفى القرآن الكريم نصوص عديدة تنهى عن موالاة غير المسلمين أو غير المؤمنين ، منها قوله تعالى :

« لايتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ ، إلا أن تتقوا منهم تقاة ، ويحذركم الله نفسه ، وإلى الله المصير » .[١١]

وقوله سبحانه :

« يا أيها الذين آمنوا لاتتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين

أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطانا مبينا » ؟[١٢]

وقوله تعالى :

« لاتجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم » .[١٣]

هذه الآيات ونظائرها - وهى كثيرة - تقرر أصلا قرآنيا خاصا بوجهة **الولاء** : لمن يكون ولاء المسلم ؟ وأين يقف حين يقع التزاع أو يحتدم الصراع أو تورى الحرب زندها بين المؤمنين والكافرين ؟

والجواب فى القرآن الكريم صريح قاطع - إن المؤمن لايوالى - حينئذ - إلا الله ورسوله والمؤمنين .

وهذا الأصل محاط بالضوابط التى تحول دون تحوله إلى عداوة دينية أو بغضاء عقيدية - أو فتنة طائفية :[١٤]

١ - فالنهى ليس عن اتخاذ المخالفين فى الدين أولياء بوصفهم شركاء وطن أو جيران دار أو زملاء حياة . وإنما هو عن توليهم بوصفهم جماعة معادية للمسلمين تتخذ من تميزها الدينى لواء تستجمع به قوى المناوءة للمسلمين والمحادة لله ورسوله .

ولذلك تكررت فى النصوص القرآنية عبارة « من دون المؤمنين » للدلالة على أن الموالاة المنهى عنها هى الموالاة التى

يترتب عليها انحياز المؤمن إلى معسكر أعداء دينه وعقيدته . من حيث هم أعداء هذا الدين وهذه العقيدة .

٢ ـ إن المُوادة المنهي عنها هي موادة المحادين لله ورسوله ، لامودة مجرد المخالفين ولو كانوا سلما للمسلمين . فقد ربط القرآن الكريم النهي عنها في سورة المجادلة بالمحادة لله والرسول . وفي سورة الممتحنة باخراجهم الرسول والمؤمنين من ديارهم بغير حق :

« يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم » .

٣ ـ إن غير المسلم الذى لايحارب الإسلام قد تكون مودته واجبة وصلته فريضة دينية . وذلك شأن الزوجة الكتابية وأهلها الذين هم أخوال أبناء المسلم وجدته وجده . وكلهم من الأرحام الذين صلتهم واجبة على المسلم . ومودتهم قربة يراد بها وجه الله تعالى . وقطيعتهم ذنب وإثم . ويكفى ما فى الحديث القدسى :

« الرحم منى .. من وصلها وصلته ومن قطعها قطعته »[١٥]

وشأن الجار . الذى بلغ من تكرار جبريل الوصية به أن ظنّ النبي أن الله سيجعل له فى الميراث نصيباً : « مازال جبريل يوصينى بالجار . حتى ظننت أن سيورثه » .

٤ ـ إنه لاشك فى أن الإسلام يعلى الرابطة الدينية على كل رابطة سواها . فالمسلم أخو المسلم . والمؤمنون أخوة . والمسلم أقرب إلى المسلم من أى كافر . ولو كان أباه أو أخاه أو ابنه . ولكن ذلك لايعنى أن يلقى المسلم بالعداوة إلى غير المسلم لمجرد المخالفة فى الدين أو المغايرة فى العقيدة . بل الأصل هو المودة والبر . والاستثناء ـ عندما تقوم دواعيه وأسبابه ـ أن يمتنع المسلم عن موالاتهم أو مودتهم . انتصارا لدينه . وانحيازا لأهل عقيدته .

هكذا فصل القرآن الكريم فى أصول العلاقات بين المسلمين وغيرهم وعلى هدى هذه الآيات ينبغى النظر إلى تنظيم هذه العلاقات وتقويم ما كان منه فى تاريخنا وتراثنا . وتوجيه مايكون فى حاضرنا ومستقبلنا . فكيف صنعت السنة ؟

٣ ـ صنيع النبوة :

كان أول لقاء بين الإسلام ـ نظاما للدولة ـ وبين غير المسلمين ـ مواطنين فى الدولة الإسلامية ـ هو الذى حدث فى المدينة المنورة غداة هجرة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إليها .

هناك كتب النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو أمر بكتابة ـ الصحيفة التى تعرفها التاريخ الإسلامى السياسى باسم : صحيفة

المدينة . أو دستور المدينة أو كتاب النبي إلى أهل المدينة .[١٦] فماذا فيها عن غير المسلمين ؟

نقرأ فى هذه الوثيقة التي أنشئت بمقتضاها أول دولة إسلامية فى التاريخ أنها :

- كتاب من محمد النبي رسول الله . بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب . ومن تبعهم فلحق بهم . وجاهد معهم .
- إنهم أمة من دون الناس .
- وأن من تبعنا من يهود . فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم .
- وأنه لايجير مشرك مالا لقريش ولا نفسا ولايحول دونه على مؤمن .
- وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين .
- وأن يهود بنى عوف أمة مع المؤمنين . لليهود دينهم . وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم . إلا من ظلم وأثم .

ثم تَعُدُّ الوثيقة : الوثيقة النبوية . تسع بطون من اليهود بأسمائهم فتقرر أن لهم مثل ماليهود بنى عوف . وتضيف أن مواليهم وبطانتهم كأنفسهم .

وأن بينهم النصح ـ هم والمسلمين ـ على من حارب أهل هذه الصحيفة وأن بينهم النصر والنصيحة . والبر دون الإثم . وأن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم . على مثل مالأهل هذه الصحيفة وأن البر دون الإثم . وأن الله على أصدق مافى هذه الصحيفة وأبره .

فهذه الوثيقة تجعل غير المسلمين المقيمين فى دولة المدينة مواطنين فيها . لهم من الحقوق مثل ماللمسلمين . وعليهم من الواجبات مثل ماعلى المسلمين . ويجب أن نقرن إلى هذه النصوص ـ التى طبقت بالفعل حتى نقض اليهود وعدهم وخانوا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فحاربهم ـ التوجيهات النبوية :

ـ « من آذى ذميا فأنا خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة »

ـ « من آذى ذميا فقد آذانى . ومن آذانى فقد آذى الله »

ـ « من قتل معاهدا (أى ذميا) لم يرح رائحة الجنة . وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما »[١٧]

والعهود التى كتبها صلى الله عليه وسلم إلى بعض أهل الكتاب جديرة بالنظر فيها : نظر اقتداء واتباع . فقد كتب إلى أهل نجران : « ... ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبى رسول الله على

أموالهم وأنفسهم وأرضهم وملتهم وغائبهم وشاهدهم ... وكل ماتحت أيديهم من قليل أو كثير . لايغير أسقف من أسقفيته ولا راهب من رهبانيته ، ولا كاهن من كهانته ... ولا يطأ أرضهم جيش . ومن سأل منهم حقا فبينهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين .. »[١٨] ومثل ذلك فى كتاب خالد إلى أهل الحيرة . وقد أقره الخليفة الثانى عمر بن الخطاب ، واعتبره الفقهاء ـ بتعبير الإمام أبى يوسف فى خراجه ـ نافذا على ما أنفذه عمر إلى يوم القيامة .[١٩]

ولاشك عندنا فى أن الأحكام النبوية الخاصة بمعاملة غير المسلمين يجب أن تتخذ معيارا للحكم على الآراء الفقهية المختلفة فى هذا الخصوص فما وافق هذه الأحكام من اجتهاد للفقهاء جاز لنا أن نأخذ به ـ إن حقق المصلحة فى عصرنا ـ وما تعارض معها أو تناقض فلا تثريب علينا إن طرحناه جانبا ـ عند الاجتهاد فى تنظيم الدولة الإسلامية الحديثة ـ وأسقطناه من حسابنا .

٤ ـ الذمة عقد لا وضع :

الذمة فى اللغة هى العهد والأمان والضمان[٢٠] . وهى فى الاصطلاح الفقهى عقد مؤبد يتضمن إقرار غير المسلمين على دينهم ، وتمتعهم بأمان الجماعة الإسلامية وضمانها بشرط بذلهم الجزية وقبولهم أحكام دار الإسلام فى غير شؤونهم الدينية .[٢١]

وهذا العقد يوجب لأطرافه حقوقا متبادلة . أو حقوقا لكل طرف وواجبات عليه . ولكننا قبل أن نمضى فى الإشارة إلى هذ الحقوق والواجبات نقرر الحقائق التالية :

أولا : إن « فكرة عقد الذمة » ليست فكرة الإسلامية مبتدأة . وإنما هى مما وجده الإسلام سائغا بين الناس عند بعثة النبى صلى الله عليه وسلم [٢٢] فأكسبه مشروعيته . وأضاف إليه تحصينا جديدا بأن حول الذمة من ذمة العاقد أو المجير . إلى ذمة الله ورسوله والمؤمنين . أى ذمة الدولة الإسلامية نفسها . وبأن جعل العقد مؤبدا لايقبل الفسخ ـ مادامت الدولة الإسلامية التى أبرمته قائمة ـ حماية للداخلين فيه من غير المسلمين .

ثانيا : إن الجزية ـ وقد كثرت تعليلات الفقهاء وتأويلاتهم لها ـ لم تكن ملازمة لهذا العقد فى كل حال كما يوحى بذلك . بل يصرح . تعريفه الفقهى . وأصح أقوال الفقهاء فى تعليلها أنها بدل عن اشتراك غير المسلمين فى الدفاع عن دار الإسلام . لذلك أسقطها الصحابة والتابعون عمن قبل منهم الاشتراك فى الدفاع عنها [٢٣] : فعل ذلك سراقة بن عمرو مع أهل أرمينية سنة ٢٢هـ [٢٤] وحبيب بن مسلمة الفهرى مع أهل

انطاكية[٢٥] ووقع مثل ذلك مع الجراجمة ـ وهم أهل مدينة تركية ـ من الروم فى عهد عمر رضى الله عنه. وأبرم الصلح مندوب أبى عبيدة بن الجراح وأقره أبو عبيدة فيمن معه من الصحابة[٢٦]. وصالح المسلمون أهل النوبة على عهد الصحابى عبد الله بن أبى سرح على غير جزية بل على هدايا تتبادل بين الفريقين فى كل عام[٢٧] وصالحوا أهل قبرص فى زمن معاوية على خراج وحياد بين المسلمين والروم.[٢٨]

ومن هنا نقول: إن غير المسلمين من المواطنين الذين يؤدون واجب الجندية. ويسهمون فى حماية دار الإسلام لاتجب الجزية عليهم.

وفى بعض كتب الفقه تصوير يأباه العدل الإسلامى. وترفضه النفوس الكريمة لكيفية أخذ الجزية ـ عند وجوبها ـ من غير المسلمين ـ وهذا التصوير مما لا أصل له فى الإسلام. وقد صدق الإمام النووى حين قال: (هذه الهيئة المكروهة) باطلة. ودعوى استحبابها أشد خطأ).[٢٩]

ثالثا: إن الدول الإسلامية القائمة اليوم تمثل نوعا جديدا من أنواع

السيادة الإسلامية لم يعرض لأحكامه الفقهاء المُقَلِّدون لأنه لم يوجد فى أزمانهم .

وهى السيادة المبينة على وجود أغلبية مسلمة ، لاعلى فتح هذه الدول بعد حرب بين المسلمين وأهلها . وهذه الأغلبية شاركها فى إنشاء الدولة وإيجادها أقلية أو أقليات غير مسلمة فكيف تكون أوضاعها ؟

إن هذه الصورة الحالية للدولة الإسلامية تقتضى اجتهادا يناسبها فى تطبيق الأصول الإسلامية عليها واجراء الأحكام الشرعية فيها .

وهذا إجمال يحتاج إلى تفصيل فنقول :

إن الدولة إسلامية التى قامت بعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفتح الله على خلفائها فى حقبها المتتابعة مايعرف اليوم بالعالم الإسلامى ، وهى الدولة التى طبقت فيها الأحكام الشرعية والفقهية المدونة فى كتب الفقه إلى اليوم ، هذه الدولة قد انقضت بانحسار سلطان الخلافة الإسلامية ، عن معظم أجزائها وسيطرة الإستعمار الغربى عليها ، وانقطاع العمل بأحكام الشريعة فيها .

وقد قاومت الشعوب هذه الموجات الاستعمارية على عتوها وجبروتها ، مقاومة بلغ مداها عشرات من السنين ، بل جاوز فى

بعض الأحيان قرنا كاملا من الزمان . وشارك فيها . حيث كان فى الشعب مسلمون وذميون . الفريقان جميعا . فخاضا معارك المقاومة معا ، وقتل أبناؤهم بيد الطغيان الأجنبى أوطغيان العملاء المحليين معنا .

ومن مسلسل المقاومة المستمرة . وقوة الصمود المتجددة . وحركة التاريخ الذى يداول الله سبحانه وتعالى بين الناس أيامه . من ذلك كله نشأت الدول الإسلامية القائمة اليوم .

روى شجرة استقلالها أبناؤها جميعا بدمائهم . ودعا إلى حريتها وعمل لها المفكرون والسياسيون منهم جميعا . وخرج الاستعمار أو أخرج من جل الوطن الإسلامى الذى تعددت فيه الدول . فكيف يصنع أبناؤها ؟ هل يقتتلون حتى تخلص الدار لبعضهم والذمة للآخرين ؟ أم يتعارفون ليرتقوا بأوطانهم . ويحفظ بعضهم حق بعض . وتهتدى أغلبيتهم المسلمة فى ذلك بكتاب ربها وصنيع نبيها بدلا من أن تستمسك باجتهادات ناسبت الزمن الذى صيغت له ولم تعد تناسب أزمانها ؟

ذلك هو الذى يوجبه تحقيق مصالح الأمة . وذلك هو الذى يدل عليه النظر إلى فعل الصحابة رضوان الله عليهم فى غير حالة من حالات تعاملهم مع غير المسلمين . بل ذلك هو عين مافعله النبى صلى الله عليه وسلم حين أنشأ فى المدينة دولة الإسلام الأولى .

ولانشك لحظة . ولا مادونها . أنه لولا نقض يهود المدينة عهدهم . وغدرهم بالنبي والمسلمين لبقي العهد محترما وفاءً من النبي صلى الله عليه وسلم بعهده . وأداء لحق شركائه فيه . لكنهم خانوا فعوقبوا . وغدروا ـ والغدر لازال من شيمهم ـ فطردوا من المدينة إلى غير رجعة إن شاء الله .

والشأن فى النص القرآنى المقرر للجزية ـ عندنا ـ كالشأن فى النص القرآنى المعدد لمصارف الزكاة . فقد أجمع الصحابة موافقين لعمر رضى الله عنه على عدم اعطاء المؤلفة قلوبهم ماطالبوا به من سهمهم من الزكاة لأن الله قد أعز الإسلام وأغنى عنهم . وقال الفقهاء : اجماع صحيح . ورأى فقهى سديد لأن للحكم علة دار معها . فحيث توجد يوجد الحكم . وحيث تنتفى ينتفى الحكم .[٣٠]

وكذلك الجزية . علالها الفقهاء فى أصح أقوالهم بعدم مشاركة غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى فى الدفاع عنه . ونصوا على سقوطها بقبولهم المشاركة فيه[٣١] . وقد فعلوا .

ورتبها النص القرآنى على حال القتال الذى ينتهى بأداء أهل الكتاب لها وهى حال لم تعد قائمة اليوم .

فيبقى النظر إلى مصلحة المسلمين . بل إلى مصلحة الأمة جميعا

بأبنائها كافة. أن تتعاون وتتساند. فتنمو وتقوى وتنهض. بدلا من أن تتعادى وتتباغض فتمكّن لأعدائها من نفسها بتنازعها المؤدى لفشلها وذهاب ريحها وفقدان هيبتها وقوتها.

٥ ـ الحقوق والواجبات :

فى ظل تطبيق أحكام عقد الذمة ثبتت به حقوق لأهلها. تقوم كلها على قاعدة أصلية : أن لهم مثل ماللمسلمين. وعليهم مثل ماعلى المسلمين إلا ما استثنى بنص أو اجماع. وذلك هو مقتضى الشركة فى الوطن الواحد. فأول الحقوق هو تمتعهم بحماية الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامى. التى تشمل حمايتهم من كل عدوان خارجى. ومن كل ظلم داخلى.

فأما الحماية من العدوان الخارجى فيجب لهم ما يجب للمسلمين. ويجب على الحاكم المسلم أن يوفر هذه الحماية لهم (ولو كانوا منفردين ببلد) لأن أحكام الإسلام جرت عليهم. وتأبّد عقدهم. فلزمه ذلك كما يلزمه للمسلمين.[٣٢]

بل لقد نص الفقهاء بلسان ابن حزم الظاهرى ـ على أن (من كان فى الذمة وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدونه وجب علينا أن نخرج لقتالهم بالكراع والسلاح، ونموت دون ذلك، صونا لمن هو

فى ذمة الله ورسوله . فإن تسليمه دون ذلك إهمال لعقد الذمة) ويعلق القرافى ـ المالكى ـ على هذا النص فيقول : (فعقد يؤدى إلى اتلاف النفوس والأموال صونا لمقتضاه عن الضياع : إنّه لعظيم) .[٣٣]

وحين كانت القيادة الفقهية الراشدة آخذة مكانها الصحيح فى سلم القيادة الإسلامية استمسكت بذلك حتى أصرّ شيخ الإسلام ابن تيمية على اطلاق من فى أسر التتار من أهل الذمة مع اطلاق المسلمين . فقال لقائد التتر (لانرضى إلا بافتكاك جميع الأسارى من اليهود والنصارى فهم أهل ذمتنا ولاندع أسيرا لا من أهل الذمة . ولا من أهل الملة) .[٣٤]

وأما الظلم فى العلاقات الداخلية . فقد تكاثرت على تحريمه نصوص القرآن والسنة . ونطقت باستنكاره فى خصوص أهل الذمة أحاديث رسول الله عليه وسلم والآثار عن أصحابه . حتى صرح غير واحد من الفقهاء بأن قواعد الإسلام تقتضى أن ظلم الذمى أشد إثما من ظلم المسلم .[٣٥]

وحق الحماية يشمل الدماء والأنفس والأموال . حتى قال على رضى الله عنه (من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا وديته كديتنا) .[٣٦]

وفى الفقه آراء تختلف وتتفق . يتخير منها الناظر ما وافق هذه الأصول فيقبله . ويرد مالا يوافقها ولايعمله. والأمثلة على ذلك كثيرة .

فأصح القولين أو الأقوال : حرمة ماهم ولو لم يكن متقوما فى نظر الإسلام كالخمر والخنزير . وجواز اقامة دور العبادة التى يتعبدون فيها . وقبول شهادتهم إلا فى الأمور الدينية للمسلمين من نحو الزواج والطلاق وما يجرى مجراهما . وجواز أمان الفرد منهم موقوفا على اجازة الإمام فإن لم يجزه وجب عليه رد المؤمن إلى مأمنه . ويجب ضمان الحياة الكريمة لهم عند الكبر . بل إن ذلك من فروض الكفايات : إذا عجز عن القيام به بيت المال وجب على المسلمين كافة لايسقط إلا بأدائه ويجب . على الأصل نفسه . فك أسراهم من أيدى المحاربين . والحق جواز تولى القادر منهم الوظائف العامة فى الدولة إلا ما كان ذا صبغة دينية كالامامة ورئاسة الدولة وقيادة الجيوش فى الجهاد والولاية على الصدقات ونحوها .

ومع هذه الحقوق ـ أو مقابلها ـ يثبت عقد الذمة ثلاثة واجبات على أهل الذمة :

أولها : أداء التكاليف المالية من جزية وخراج وضرائب وغيرها . وقد بيَّنا حقيقة الجزية . وهم فى تكليفهم بالخراج والضرائب

الأخرى سواء والمسلمين فليس فيها شئ يجب باختلاف الدين . وإنما تجب على أنواع الأموال والتجارات والأراضى المزروعة دون نظر إلى صاحب أىّ منها : أمسلم هو أم غير مسلم .

وثانيها . التزام أحكام القانون الإسلامى . لأنه قانون الدولة التى هم مواطنوها . ويحملون جنسيتها . وهذا كما يجب عليهم يجب على المسلمين من أبناء الدولة . فلامزية فيه لأحد . ولانقص يدخل به على أحد .

وثالثها : مراعاة شعور المسلمين . فلا يجوز لهم أن يسبوا الله ولا رسوله ولادينه ولا كتابه جهرة . ولا أن يروجوا من الأفكار ماينافى عقيدة الدولة مالم يكن ذلك جزءً من دينهم كالتثليث والصليب عند النصارى .[٣٧] وعلى أن يقتصروا فى ذلك على أبناء ملتهم . لايذيعونه فى أبناء المسلمين ليفتنوهم عن دينهم .

وهذا الواجب يقابل الواجب الملقى على المسلم دينا باحترام ديانات الأنبياء قبل محمد صلى الله عليه وسلم . وبالامساك عن جدال أهلها إلا بالتى هى أحسن . وبالاحسان اليهم أداءً لحق ذمة الله ورسوله والمؤمنين . وإذا انتقلت تلك الحقوق والواجبات فى الدولة الإسلامية العصرية من النطاق العقدى إلى النطاق الدستورى . فإن ذلك لايؤثر بشئ فى التزام الدولة الإسلامية العصرية بها : قضاءً من

حيث هى واجب أو حق دستورى . وديانة من حيث هى راجعة فى أصل تقريرها إلى وضع دينى . وفى ذلك مزيد تحقيق لمصلحة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية . وزيادة ضمان لحماية حقوقهم . فان ما أوجبه الدين لن يستطيع حاكم مسلم أن يتحلل منه أو يجاهر بعدوان عليه أو انكار له .

٦ ـ فى ظلال الأخوة :

إن الذى يدرس نظاما طبق فى دنيا الناس أكثر من عشرة قرون لاينصف إن لم يدرس مع أحكامه المنصوصة آثارة المطبوعة فى القلوب . الماثلة فى حَيِّ العلاقات بين الخاضعين لهذه الأحكام . وإذا كان التطور الوطنى والدولى قد قادنا إلى الاجتهاد فى فهم بعض النصوص وبعض الأوضاع فإن الواقع العملى للحياة بين المسلمين وغيرهم من مواطنى الدولة الإسلامية لأكثر إشراقا وإنصافا مما يظن بعض الجامدين . ويروج له بعض المتعصبين من الفريقين جميعا . ويثيره بينهم من حين إلى حين أعداء وحدتهم والمستفيدون من فرقتهم وهوانهم وضعفهم من الغربيين والشرقيين على حد سواء .

ففى مأثور السنة عن النبى صلى الله عليه وسلم . قيامه لجنازة يهودى وقوله حين سئل : أتقوم لجنازة يهودى يارسول الله ؟ : أليست

نفسا ؟[٣٨] ومنها أنه مات ودرعه مرهونة عند كتابي[٣٩] فى بعض قوت أهله . وقد كان أصحابه يكفونه لو أراد . ولكن كان يشرع للأمة ويعلمها حسن التعامل مع الآخرين .

وفى الصحيح من المروى عن عمر بن الخطاب رضى الله أنه كان يسأل القادمين من الأمصار عن أحوال أهل الذمة . ويَشْدَدَ فى المسألة حتى يقال له : لانعلم إلا وفاء وبرا محضا . فيقول : الحمد لله . ومات وهو يوصى الخليفة بعده خيرا بأهل ذمة المسلمين . وأن يقاتل من ورائهم - يعنى بجميعهم - ولايكلفهم فوق طاقتهم .[٤٠]

وإذا قفزنا عبر القرون المتوالية من تاريخ الإسلام نجد فى القرن الميلادى الحالى شهادة من المعتمد البريطانى فى مصر نشرتها الصحف البريطانية فى ١٩١١/١/٢٦م نصها (إن المسلمين والأقباط يعيشون معا بهدوء واطمئنان بصفة عامة . إذا ماتركوا وشأنهم . وإن أسوأ خدمة يمكن أن نُقدمها - يعنى الانجليز - للأقباط هى أن تكون معاملتهم كجماعة أو طائفة منفصلة) .[٤١]

ولم يغب ذلك عن الفقهاء فقرر القرافى فى معنى البر بهم أنه : (الرفق بضعيفهم . وسد خلة فقيرهم . واطعام جائعهم . وكساء عاريهم . ولين القول لهم على سبيل التلطف والرحمة . واحتمال

إذايتهم فى الجوار مع القدرة على ازالته لطفا بهم لانخوفا . والدعاء لهم بالهداية وأن يجعلوا من أهل السعادة . ونصيحتهم فى جميع أمورهم . فى دينهم ودنياهم . وحفظ غيبتهم إذا تعرض أحد لأذيتهم . وصون أموالهم وعيالهم وأعراضهم وجميع حقوقهم ومصالحهم . وإيصالهم إلى جميع حقوقهم) .[٤٢]

. ذلك هو ما سميناه فى مطلع هذا البحث مقتضى الأخوة الإنسانية التى عاش فى ظلها المسلمون وغير المسلمين . فهل لأحد بعد ذلك مطلب ؟ وهل فوق هذا البر والفضل من بر وفضل ؟ ولذا قال على رضى الله عنه لواليه على مصر (وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم ... فانهم صنفان : أخ لك فى الدين أو نظير لك فى الخلق)[٤٣]

وصدق الله تعالى :

(قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا . وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق . ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم . لانفرق بين أحد منهم . ونحن له مسلمون) .[٤٤]

الإحالات والمراجع

(١) سورة الحجرات : ١٣

(٢) الإمام أحمد ، المسند ، وقد صححه ابن تيمية فى اقتضاء الصراط المستقيم ، ط محمد حامد الفقى ، ص ١٤٤ .

(٣) انظر قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ، لسلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام وعلى الأخص جـ ٢ ص ١٤٢ ، ومقدمة الأشباه والنظائر للسيوطى ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٠ ، والمدخل الفقهى للأستاذ مصطفى الزرقا جـ ٢ ص ٩٦٩ .

(٤) سورة الممتحنة ، ٨ ، ٩ .

(٥) المصباح المنير ، مادة برّ ، ومادة قسط ، وأنظر : زاد المسير فى علم التفسير لابن الجوزى ، جـ ٨ ص ٢٣٧ .

(٦) سورة المائدة ، ٥

(٧) أنظر فى تفصيل ذلك ، أحكام الأسرة فى الإسلام ، لأستاذنا الشيخ محمد مصطفى شلبى ط بيروت سنة ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م ، ص ٢٣٠ .

(٨) سورة العنكبوت : ٤٦ .

(٩) يوسف القرضاوى ، غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٦ .

(١٠) سورة الأنعام : ١٠٨ .

(١١) سورة آل عمران : ٢٨ .

(١٢) سورة النساء : ١٤٤ .

(١٣) سورة المجادلة : ٢٢ .

(١٤) يوسف القرضاوى . المصدر السابق . ص ٦٩ ـ ٧٠ .

(١٥) معناه متفق عليه . وهو فى البخارى بلفظ مختلف . أنظر : محمد فؤاد عبد الباقى اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان . جـ ٣ حديث رقم ١٦٥٥ . ص ١٨٨ .

(١٦) أنظر نصها الكامل فى : محمد سليم العوا . فى النظام السياسى للدولة الإسلامية . ط ٦ . القاهرة ١٩٨٣ ص ٥٣ ـ ٥٩ .

(١٧) أنظر تخريج هذه الأحاديث فى : يوسف القرضاوى . المرجع السابق . ص ١٢ وكلها أحاديث صحيحة .

(١٨) أبو يوسف . كتاب الخراج . ص ٧٨ حيث روى نص الكتاب .

(١٩) أبو يوسف . المصدر السابق ص ١٥٥ و ١٥٩ .

(٢٠) أنظر : عبد الكريم زيدان . أحكام الذميين والمستأمنين . ط بيروت ١٩٧٦ ص ٢٢ . ويوسف القرضاوى . ص ٧ . وفى الاستعمال القرآنى والنبوى للكلمة : ذمة . أنظر : فهمى هويدى . مواطنون لا ذميون . ط القاهرة ١٩٨٥ ص ١١٠ ـ ١١٢ .

(٢١) عبد الكريم زيدان . المصدر السابق . يوسف القرضاوى . المصدر السابق .

(٢٢) فهمى هويدى . المصدر السابق وهو ينقل عن : صبحى محمصانى : القانون والعلاقات الدولية فى الإسلام .

(٢٣) تاريخ الطبرى . لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى . جـ ٥ ص ٢٥٠ . وقد جمع فهمى هويدى فى المصدر السابق (ص ١٣٦ ـ ١٣٨) نصوصا كثيرة تدل على هذا .

(٢٤) المصدر نفسه . ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ وفيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أجاز ذلك وحسّنه .

(٢٥) وهبة الزحيلى . آثار الحرب فى الفقه الإسلامى . ط ٢ ص ٢٠٩ ـ ٢١١ .

(٢٦) البلاذرى . فتوح البلدان . ط بيروت ١٩٥٨ . ص ٢١٧ .

(٢٧) و(٢٨) وهبة الزحيلى . المصدر السابق .

(٢٩) أنظر لتفصيل ذلك : وهبة الزحيلي . المصدر السابق . ص ٧٠٥ ـ ٧٠٦ .

(٣٠) تفصيل ذلك . وتأصيل وتأييده في : أستاذنا الشيخ محمد مصطفى شلبي تعليل الأحكام . ط ١٩٤٧ ص ٣٨ . ويذكر الشيخ محمد متولي الشعراوي (الشورى والتشريع ص ٢٢) أن المؤلفة قلوبهم هم أهل الكتاب . وهذا وهم فالصحيح أنهم كانوا من مشركي العرب حديثي الإسلام وكانوا يعطون سهما من الزكاة لتثبيتهم على الإسلام .

(٣١) أنظر المراجع المشار إليها آنفا بصدد هذه المسألة .

(٣٢) يوسف القرضاوي . المصدر السابق ص ١٠ . حيث ينقل عن مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى . وهو من كتب الحنابلة . جـ ٢ ص ٦٠٢ ـ ٦٠٣ .

(٣٣) القرافي . الفروق . جـ ٣ ص ١٥ .

(٣٤) يوسف القرضاوي . المصدر السابق ص ١٠ . والخبر بتفصيله في ترجمة ابن تيمية الموسعة التي كتبها العلامة أبو الحسن الندوي فليراجع .

(٣٥) القرضاوي . المصدر السابق . ص ١٢ وهو ينقل عن حاشية ابن عابدين .

(٣٦) سنن البيهقي . جـ ٣٤ .

(٣٧) القرضاوي . المصدر نفسه . ص ٤٢ .

(٣٨) الحديث رواه البخاري وغيره .

(٣٩) القرضاوي . المصدر السابق . ص ٤٩ . والحديث في صحيح البخاري .

(٤٠) الخراج لأبي يوسف . ص ١٣٥ .

(٤١) مصطفى الفقي . الأقباط في السياسة المصرية . ط القاهرة . ص ٣٨ .

(٤٢) القرافي . المصدر السابق . ص ١٥ .

(٤) نهج البلاغة . بشرح الإمام محمد عبده . جـ ٤ . ص ٥١٨ (ت : عبد العزيز سيد الأهل) .

(٤٤) سورة البقرة : ١٣٦ .

الفتنة الطائفية :
من المستفيد ؟
وكيف يكون العلاج ؟*

الفتنة الطائفية هى الحدث الأهم اليوم على الساحة المصرية المائجة بعشرات الأحداث . وعشرات الأسباب لشغل الناس . ومنذ كشف النقاب عن أحداث سوهاج وأسيوط والكتاب فى الصحف المصرية كلها يتناولون موضوع الفتنة الطائفية بتوجهات شتى . إلا أن

---

* دكتور محمد سليم العوا . جريدة الشعب ٢١ مارس ١٩٨٧ . وقد كتب الأستاذ عادل حسين فى تقديم المقال ، ومقال الدكتور ميلاد حنا الذى يأتى نصه مايلى :

حزب العمل واضح وحازم فى قضية وحدة الأمة المصرية وصفوف حزبنا مفتوحة أمام إخواننا الأقباط لكى نعمل معا من أجل نهضة الوطن وضرب أعدائه وقد تصور البعض أن موقفنا هذا بعيد عن باقى الأخوة فى التيار الإسلامى . ولكن اثبتت المواقف المتتالية للتحالف الإسلامى أن هذا التصور غير صحيح . فبرنامجنا كان واضحا وصريحا .. وما اعلنه الأستاذ حامد أبو النصر . وماكتبه الدكتور محمد سليم العوا فى جريدة الشعب .. كان تؤكد الإنسان والصدق ..

وأعتقد أن من حقنا أن يؤكد أن التحالف أكبر من أن يكون حزبا فيما أعلناه وما نمثله من روح أمتنا وتطلعها إلى النهضة .

إلا أن حماية وحدة الأمة أصبحت تتطلب حركة قومية عملية فى الشارع فالشعب=

الجامع بين الكاتبين جميعا هو توجيه الاتهام إلى أيد أجنبية باتخاذ أسباب هذه الفتنة . واصطناعها . بل وايجادها من العدم .

وكثير من الكاتبين حدد الجهات التي يوجه الاتهام إليها . أو تحوم الشبهة حولها . وكان أوضح ماكتب في ذلك وأصرحه هو ماكتبه الأستاذ أحمد بهجت في عموده الشهير « صندوق الدنيا » في أهرام الأربعاء ١٩٨٧/٣/١١ ففي هذا المقال يتهم الأستاذ أحمد بهجت بوضوح وصراحة يحسبان له : اسرائيل بأنها المستفيد الوحيد من بذر بذور الفتنة الطائفية في مصر .

بل إنه ينقل عن مصادر إسرائيل نفسها أن هذا السعي الحثيث يمثل هدفا صهيونيا استراتيجيا . خلال التسعينات من هذا القرن . غايته الانتهاء بمصر ثم السودان وليبيا وغيرها إلى دويلات صغيرة بلا نفوذ حقيقي . ولا قوة فاعلة . تعيش جميعا ـ عندئذ ـ تحت رحمة

هو صاحب القضية . ويجب أن يمسكها بيده ليطمئن على مصيرها وهذا ماطالب به د . محمد العوا في مقاله ، وقد عرضنا الاقتراح على المجاهد الوطني اللامع د . ميلاد حنا فتحمس للتحرك في هذا الاتجاه . وقد لاينفق الأستاذان في كل النقاط وكذلك قد اختلف معهما بدوري في هذه النقطة أو تلك . ولكن لانشك أن صدق النية يجمعنا جميعا فنتجاوز الخلافات الفرعية لنصل إلى الهدف الكبير النبيل .
ولنتحرك إذن قبل ان يفوت الوقت ..

الكيان الصهيونى الذى سيكون ـ فى زعمهم ـ منفردا بالقوة العسكرية . والتفوق التكنولوجى .

والشواهد على صدق هذا الاتهام لاتحصى . فالمواجهة العسكرية التى انتهت بأكبر نصر حققته الصهيونية : معاهدة السلام مع مصر . واجهضت بهذه النهاية ملحمة النصر المصرية العربية فى رمضان ١٣٩٣هـ لايؤمن ـ من جانب إسرائيل ـ تجددها مرة أخرى أو مرات . حتى تحقق الأمة العربية . بل الأمة الإسلامية . أملها فى تطهير الأرض المقدسة من حكم العنصرية الصهيونية وطغيانها وبغيها ، ولاسبيل إلى منع هذا التخوف من مواجهة عسكرية جديدة إلا باغراق مصر ـ **ومصر على وجه الخصوص . ومصر أولا . ومصر آخرا** ـ فى مستنقع لاتخرج من خلال نصف قرن أو يزيد . وإن خرجت فهى ستكون محطمة القوى . متهالكة البنيان . لاتفكر إلا فى نفسها . وعدوها قد أصبح فى ذاتها . فلامجال حينئذ للتفكير فى اسرائيل . أو غيرها من الأعداء الخارجيين .

ويساند إسرائيل فى أحلامها هذه . وفى تدبيرها واصطناعها لأحداث الفتنة الطائفية فى مصر . قوى أجنبية متعددة تنسى ـ حين يكون الموضوع تحطيم القوة المصرية العربية الإسلامية ـ كل خلافاتها العقدية والنظرية . لتتفق على طعن مصر فى مقاتلها كلها : الأزمة

الاقتصادية . وافتقاد العدالة الاجتماعية والقضاء على ثمرات الاستقلال السياسي والاقتصادى النسبي . والاكثار من الديون تمهيدا لاستكمال احكام القبضة القاتلة على المدين العاجز عن الوفاء . وأخيرا التفريق بين أبناء الأمة باستخدام العاطفة الدينية التى يرى كل مصرى نفسه جديرا بالاستشهاد دون المساس بمقدساتها وحرماتها . مسيحيا كان أم مسلما .

وإذا كان بعض محررى الصحف الحكومية قد طالبوا بجرأة . يحسدون عليها . بأن يكون الحل الوحيد لمحنة الفتنة الطائفية هو : مزيد من الحزم من جانب الحكومة ومزيد من القوة والهيبة . فإن هذا ليس فى حقيقته إلا دعوة إلى مزيد من الحل البوليسى الذى أخفق حتى الآن ـ وسيخفق دائما ـ فى حل أية مشكلة لها طابع فكرى أو عقيدى لأن الإدارة التى تمارس هذا الحل ليست مؤهلة بطبيعة تركيبها التنظيمى والتدريبى لمواجهة المشكلات الفكرية والعقيدية ، ولأن اطراف هذه المشكلات يتعاملون دائما ـ أو عادة ـ مع المؤسسة البوليسية تعاملهم مع الأعداء الذين يحذرونهم . ويتوقون البوح لهم بمشاعرهم أو خواطرهم أو حتى مخاوفهم .

لذلك فإننا نرى أن العلاج الحقيقى لهذه المحنة الجديدة يجب أن يكون مغايرا للعلاج التقليدى بشقيه : الشق البوليسى الذى لخصنا

عيبه الأساسي . والشق العاطفي الذي يكتفي بذكر مآثر الوحدة الوطنية المصرية . وترديد امجاد التعامل القبطي ـ المسلم في مختلف مراحل الحياة المتصلة بين أبناء الدينين منذ كان الإسلام مع المسيحية على أرض مصر . ونحن لاننكر هذه الأمجاد . ولانتناساها . بل نذكر معها أن الكنيسة والمسجد اللذين أحرقا في سوهاج في ساعة واحدة من يوم جمعة واحد . بناهما أحد ابناء سوهاج المسلمين . وان مطرانية أبو تيج كبرى مطرانيات أسيوط مبنية على أرض تبرع بها الوطني المعروف محمد بك همام . من أعيان النخيلة . وما كان هؤلاء ليصنعوا ذلك إلا وهم يعتقدون أن أبناء مصر جميعا يتوجهون بدينهم إلى رب واحد يعبدونه جميعا . ولئن اختلفت الشعائر الظاهرة بين المسلمين والأقباط . ولئن تباينت بعض العقائد . إنّ المحور الذي يدور أبناء الدينين حوله لواحد : عبادة الله تعالى والإيمان بالرسالة والرسول .

ومع ذلك كله . فإن تذكر هذا والتذكير به لايكفي لعلاج محنتنا الطائفية الجديدة .. وانما العلاج يقتضي تضافر القوى الوطنية والدينية جميعا للتصدي لعوامل الفتنة وأسبابها والوقاية من تجددها . وهو محتمل في أية لحظة ، حتى إن الأنباباخوم راعي كنيسة العذراء في سوهاج قد اعتذر ـ فيما نقلته الصحف ـ عن قبول مساهمة الدولة في اصلاح الكنيسة . ونقلت الصحف عنه ـ وأرجو أن تكون مخطئة ـ

أنه بدأ فى اقامة متاريس من الأسمنت المسلح أمام الكنيسة لحمايتها من أى اعتداء جديد وليس ذلك إلا دليلا على أن الجرح الذى أحدثه العدوان الآثم على الكنيسة لم يندمل فى نفس راعيها . بمحض المواساة العاطفية وإعلان حسن النوايا الذى قام بهما فضيلة المفتى وفضيلة وزير الأوقاف .

ولذلك فانه ينبغى أن يأخذ تضافر القوى الوطنية والدينية ــ هذه المرة ــ شكلا عمليا مباشرا وفوريا . فتكوّن فى القرى والمدن والأحياء لجان شعبية خالصة ليس فيها عناصر رسمية أو حكومية مهمتها أمران :

أولهما : ترسيخ روح الأخوة الإنسانية والدينية بين أبناء مصر جميعا . وعلى الأخص بين الأقباط والمسلمين : حبا لمصر وخوفا عليها وضنا بها أن تحولها الفتن الضارية إلى لبنان آخر . بل أن الموقف فى مصر أشد خطرا وأبعد أثرا ألف مرة منه فى لبنان ..

وثانيهما : حماية أماكن العبادة والمقدسات الدينية كلها من أية محاولة للعبث بأمنها أو تعريضها للخطر .

وإذا كانت الحياة المصرية اليوم تموج بمتطلبات المعركة الانتخابية من الدعاية للأفكار والبرامج . ومن اجتماع الناس للقاء المرشحين أو استقبالهم . وللتدارس فى البرامج الانتخابية المطروحة فان هذه

الحركة الدائبة هي أنسب الأوقات للبدء فى تكوين اللجان المطلوب تكوينها .

ولاشك أن هذا النداء ـ بل هذه الاستغاثة ـ توجه أول ماتوجه إلى القوى الوطنية التى تجعل الإسلام أساس برنامجها وتأتى فى مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين التى تحالفت مع حزبى العمل والأحرار فى هذه المعركة الانتخابية . فقواعد هذه الجماعة التى رأينا تأثيرها وانتشارها فى المعركة الانتخابية الماضية (١٩٨٤) وفى تشييع جنازة الراحل الكريم الأستاذ عمر التلمسانى . قادرة بانضباطها وحسن فهمها لرسالة الإسلام على السعى منذ الآن لتكوين هذه اللجان فى كل قرى مصر ونجوعها : من أنفسهم وممن يستجيب لهم بصرف النظر عن أى إنتماء أو اختلاف سياسى أو حزبى حقيق أو مصطنع فإن مصر فوق الأحزاب والقوى السياسية جميعا . لايبقيها ويحفظها لأبنائها إلا اتحادهم فى وجه عدوها . واستمساكهم بدينهم الإسلامى والمسيحى فى وجة صيحات الإلحاد الرامية إلى تفريغ البلاد من روحها . وموجات التخريب الرامية إلى زرع الحقد والكراهية فى نفوس شعبها .

والخطاب فى هذا النداء ـ بل الاستغاثة ـ يتوجه ثانيا إلى القوى القبطية القومية والمحلية أن تمدَّ يد القبول أو يَدَ المبادرة إن لم يبادر غيرهم إلى تكوين تلك اللجان الشعبية الجادة الصادقة فى كل مكان

يجتمع على الحياة فيه أقباط ومسلمون ، ليتعاون الجميع على حماية حق الجميع فى الحياة وفى ممارسة تدينه كما يدين به ويعتقد فيه .

والنداء ـ والاستغاثة ـ تتوجه ثالثا وأخيرا إلى الأحزاب السياسية الرسمية جميعا وإلى المرشحين فى مجلس الشعب كلهم : أصحاب القوائم والمتنافسون على المقاعد الفردية أن يجعلوا هما أصيلا من هموم معركتهم الانتخابية الحالية معالجة أسباب الفتنة وكشف كذب الادعاءات التى روجت لوقوعها والحيلولة بين ذئابها وبين الولوغ فى دم المقدسات المصرية المسيحية والإسلامية مرة ثانية .

أما الحكومة وعلى الأخص الأجهزة البوليسية فيها فان أملنا كبير فى أدائها لدورها بمعناه الدقيق المتمثل فى منع الجريمة وتعقب المجرمين ثم تسليمهم إلى النيابة العامة والقضاء العادى . وفى ألا تتجاوز ذلك إلى ممارسة دور لم تستعد بحكم تكوينها التنظيمى والتدريبى له . إلا إذا استطاعت أن تعين القائمين به عليه . وتيسر لهم تحقيق غاياته النبيلة وأهدافه السامية فى وحدة الأمة وتوادها .

وقى الله مصر كل سوء وشرح صدور قياداتها المسلمة والقبطية للاستجابة لهذا النداء . اتقاء لفتنة أكبر لن تصيب الذين ظلموا خاصة . بل ستصيب الجميع الماشين فيها والقاعدين عن منعهم على سواء .

بالحـوار والتحـرك الشعبى
وليس بالأمن المركزى

اتصل بى الأستاذ عادل حسين رئيس تحرير « الشعب » ـ وهو صديق قديم منذ الستينيات ـ راجيا أن أعلق بالرأى على ماكتبه د. محمد سليم العوا حول اقتراحاته فى معالجة الفتنة الطائفية من خلال الحوار بين كافة الأطراف ثم التحرك الشعبى لكافة القوى الوطنية والدينية وقد حذر سيادته من قصر العلاج على الأساليب البوليسية والاجراءات الأمنية.

● وقد شعرت من اهتمام رئيس التحرير على أن يجعل الحوار متصلا بين أطرافه كافة. أن هذا الاهتمام دليل حيوية واصرار ومشاركة من جريدة معارضة لتحاشى احتمالات التفاقم والتدهور لأحداث بدأت منذ شهور ولكنها كالمعتاد دخلت فى ظلام « التعتيم الاعلامى » إلى أن تفجرت وتتالت بحيث أصبح من غير الممكن اخفاؤها فكان ذلك ـ خيرا وبركة ـ لأنه فتح المجال لكل مجتهد فتلاقت وتعانقت أصوات عاقلة كثيرة فكان الحوار بدلا من القنابل المسيلة للدموع.

دكتور ميلاد حنا. جريدة الشعب ٢١ مارس ١٩٨٧.

● ولا أعتقد أن الاتصال بى كان بسبب انتمائى القبطى ـ رغم اعتزازى بذلك ـ لأننى أشعر بصدق أن كلا منا يضع الانتماء الوطنى لمصر فى صدر انتماءاته المتعددة الأخرى وفى لحظات الخطر والمحنة تتوارى وتضمر بقية الانتماءات إلى جانب الانتماء إلى مصر ومصر وحدها .

وقد لمست ذلك بوضوح وجلاء عندما بادر الدكتور محمد سليم العوا نفسه مع زملاء آخرين من قيادات التيار الإسلامى وبمبادرة منهم لمناقشة ما يجرى الحوار حول مايمكن أن نعمله سويا .

وعندما التقينا نسيت تماما أننى قبطى وشعرت أنهم قد نحوا جانبا انتماءهم إلى جماعة الإخوان المسلمين وكانت اللهفة كلها على أمن وسلامة مصر .

جرى الحوار بيننا صافيا نقيا وشعرت وكأننا نعرف بعضنا بعضا من سنوات طويلة . وكان واضحا من الحوار وتسلسلة أننا نتحدث نفس اللغة ونفس طريقة التفكير .

ومن ناحية الشكل كانت لغتنا العربية واحدة بذات اللهجة المصرية الواضحة وحتى أشكالنا وقسمات وجوهنا فهى واحدة حتى تصورت أن الدكتور محمد سليم العوا هو شقيقى من أبى وأمى وهو

كذلك بالفعل لأن الأب والأم هما مصر .

السحنة وتقاسيم الوجه واحدة أو قريبة ولون البشرة الأسمر واحد لأنها قد تأثرت بشمس مصر التى صهرت المصريين فى أقدم أمة ودولة عرفها التاريخ منذ الملك مينا .

لقد تحاشيت أن أتحدث عن «عنصرى الأمة» ـ وهذا مصطلح ورد كثيرا فى أدبيات الحركة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ تحديا للشرخ الذى أحدثه الاستعمار لتطبيق سياسته المعروفة «فرق تسد» ـ وذلك أننى على يقين بأننا بالفعل عنصر واحد بكل ماتحمله هذه العبارة من معان . فمن غير الممكن أن تفرق بين مسلم مصرى ومسيحى مصرى بأى طريق من الطرق ووفق أى معيار من معايير علم الاجناس إلا إذا ذكر الاسم ثلاثيا أو رباعيا . وقد حرص جيل ثورة ١٩١٩ أن يخفى هذه الظاهرة الشكلية بأن أطلق على أبنائه وبناته أسماء عربية تعبر عن صفة مشتركة أو علم من تاريخ الأمة العربية ... ومع الزمن اختفت هذه الفرقة المفرقة ...

ولنا إذن أن نفخر أن فى مصر ديانتين . فمصر هى بحق مهد الديانات السماوية الثلاث وإذا بحثنا فيما قبلها جميعا وجدنا أن كلمة «أمين» ماهى إلا ترديد لكلمة «أمون» المصرية القديمة .

دخلت المسيحية مصر قرب منتصف القرن الأول الميلادى عن طريق القديس مرقص أحد حوارى المسيح (وهو الذى كتب أحد الأناجيل الأربعة والمعروف باسمه) ومن ثم فالمسيحية أصيلة فى بلادنا وترجع فى أصولها التاريخية إلى مكانة كنيسة روما الكاثوليكية فى الفاتيكان .

ودخل الإسلام إلى مصر وقت خلافة عمر بن الخطاب فى أوائل عهد الإسلام وكان دخوله بترحيب من أهلها فلم يكن فتحا ولا غزوا كما كان فى أقطار أخرى . وظل الإسلام ينتشر فى الشعب الواحد فى مصر تدريجيا لعدة قرون إلى أن كان الأزهر فصار منارة للفكر الإسلامى واشترك فى صياغة الفقه والفكر والتشريع .

ولم يكن فى مصر ـ فى أية مرحلة من تاريخها الطويل ـ إلا لغة واحدة لشعبها الواحد . سادت الهروغليفية قرون الفراعنة إلى أن تطورت اللغة فكتب المصريون الهروغليفية بحروف يونانية مع الفاظ جديدة فسادت القبطية لغة واحدة لشعب واحد قرونا طويلة إلى أن حلت اللغة العربية لغة واحدة لشعب واحد لما يزيد الآن على ألف عام .

وهكذا تعايشت المسيحية مع الإسلام فى مصر نحو أربعة عشر قرنا وكونت من كل ذلك سبيكة حضارية ليس لها نظير إلا فى مصر .

فالمسيحية فى مصر حضاريا وتراثا ـ وبصرف النظر عن العقيدة الدينية ـ هى مسيحية مصرية فى كل ممارساتها وطقوسها وعاداتها تأثرت بكل من تراث المصريين القدماء كما تأثرت بالإسلام .

وفى الجانب المقابل فان الاسلام فى مصر ـ وبصرف النظر عن العقيدة الدينية ـ اسلام مصرى متأثر بكل التراث والتاريخ والحضارة فى مصر... وعندما أستمع إلى الآذان المصرى وقراءات القرآن فى مصر . لا أستطيع أن أمنع نفسى من أن أفكر فى الحان الكنيسة القبطية وقداسها وأتصور أن كلا منهما متأثر بموسيقى والحان قدماء المصريين .

بل لعلى أصل إلى ماهو أبعد من ذلك . من أن أحد مميزات الشخصية المصرية المعاصرة هو هذه المعايشة الطويلة للديانتين الرئيسيتين فى العالم : المسيحية والإسلام وكيف أن الشعب المصرى قد حاول أن يركز ويلقى الضوء على نقط الالتقاء بين الديانتين . وأن يكتشف المساحة المشتركة بينهما وأن يبتعد عن مناقشة الفقه والعقيدة فيما يتعلق بنقاط الخلاف أو التباين ومن هنا كانت هذه الشخصية الطيبة الوديعة التى تعى ماحولها ولكنها لاتجهر إلا بما يقبله الطرف الآخر ويبعده عن الفرقة .

وأعتقد أن ماتم فى مصر عبر القرون من المعايشة والتداخل والحياة

المشتركة بين المسلمين والأقباط أدى إلى ترقية السلوك العام .. ما من جلسة تجمع مثقفين مصريين من أقباط ومسلمين تناقش هذه القضايا ، وألا وتلمس كيف تتبارى الأطراف المتناقشة لتثبت بالدليل والبرهان . أن الأخلاقيات والمبادئ الأساسية وبعض القصص الواردة فى القرآن والانجيل واحدة بين الديانتين .

غالبا ما أضحك أو أخفى ابتسامتى تحت كمى ، لأننى أعلم .. أكاديميا وعمليا وعلميا .. أن هنا نقط خلاف جوهرية من الناحية العقائدية والدينية ، ولكن الحضارة والأدب تجعل المشاركين يبرزون المسطح المشترك بين الديانتين لكى يؤكدوا أن مصر شعب واحد ينحدر من أصول واحدة ويسعى أن تبقى هذه الوحدة قوية تناطح الزمن . ومن هنا فإنه يفوت الفرصة على المزايدين أو مريدى الفرقة والذين يدفعون بجهل إلى شرخ مصر من الداخل .

كثيرا مايسألنى الصحفيون الأجانب : هل ماحدث فى لبنان يمكن أن يحدث فى مصر ؟.. كنت ولازلت أقطع بأن مصر ليست لبنانا ولن تتلبنن مصر .

وكثيرا مايسألنى الصحفيون العرب : هل ماحدث فى إيران يمكن أن يتكرر فى مصر ؟.. كنت ولازلت أقطع بأن مصر بتاريخها وتراثها غير إيران ولن تتحول مصر إلى إيران .

لقد علمنا التراث المسيحى أن «كل بيت ينقسم على ذاته يخرب» . كما علمنا التراث الإسلامى «أن الفتنة أشد من القتل» وهكذا أدركنا جميعا أنه ينبغى أن نعيش معا فى وطن واحد من خلال دستور واحد وقوانين مشتركة واحدة .

لقد نص الدستور المصرى فى الفقرة الثانية من المادة الأولى على أن «الشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة» وأعتقد وأتمنى أن يستمر هذا النص حتى وإن جرت تعديلات فى مواقع أخرى من الدستور .

وتنص المادة الثانية من الدستور أن «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية وأن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع» .

وليس لدى حساسية حول موضوع أن تكون الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع . لأنها كذلك عبر قرون طويلة من تاريخ مصر وقد قبل الأقباط ـ بحكم الرباط والنسيج الواحد ـ أن يكون فى مصر قانون واحد لشعب واحد . فيما عدا قوانين الأحوال الشخصية (والتى تختص بالزواج والطلاق) . أما كل ما يتعلق بالمعاملات والتعامل وقوانين المواريث وما أشبه فهى محكومة بقواعد

عامة وعبر القانون المدنى الواحد والمأخوذ فى كثير من أصوله من الشريعة الإسلامية .

ولعل وجه الخلاف يبرز عندما يتعلق الأمر بالتشريعات الجنائية والعقوبات . ولكن الخلاف هنا ليس بين الأقباط والمسلمين . لأن المشاهد هو أن فريقا ضخما من المصريين ـ أقباطا ومسلمين ـ يرون أن تطبيق هذه العقوبات عن طريق الحدود قد لايتفق مع مقتضيات العصر وينبغي إيقاف النصوص فى هذا الشأن مثلما اتفق على إيقاف النصوص التى تنظم أحوال الحرب وتوزيع الغنائم أو تنظيم العلاقة مع العبيد وعتقها .

* * *

لقد مرت على مصر أعاصير سابقة للفتنة الطائفية كان أخرها ما انتهى بمأساة الزاوية الحمراء عام ١٩٨١ ولكن الله سلم وعادت مصر إلى ماكانت عليه من صفاء . ومن غير المعقول أن نترك الأمور تدفعنا إلى غير مانشتهى « وليس فى كل مرة تسلم الجرة » . لأنه من غير المتصور أن تكون مصر محصنة طبيعيا ضد الفتن الطائفية كما لو كان لديها مصل سحرى . وذلك أن أمر المحافظة على وحدة شعب مصر قد أصبح أكثر صعوبة وبالذات فى الفترة الأخيرة فالحرب الأهلية فى لبنان قد استشرت واختلط الحابل بالنابل ولازالت نيرانها تشتد كل يوم

رغم مضى مايزيد على عشر سنوات على قيامها . والحرب العراقية الإيرانية تزداد اشتعالا بعد أن اتضح أن إسرائيل وأمريكا يقدمان السلاح لإيران حتى تظل الحرب مستمرة خدمة لمخططات إستعمارية تهدف إلى ادخال عدد آخر من دول المنطقة فى مستنقع الطائفية والتشرذم .

لقد وقعت إسرائيل معاهدة كامب ديفيد ولكنها تأكدت أن الشعب المصرى رافض التطبيع معها ولذلك فان الصراع الهادئ قد ينقلب فجأة ودون مقدمات إلى صراع ساخن يصعب التحكم فيه أو التنبوء بنتائجه .

ومن هنا نلمس أن هناك من يخطط لمصر لكى تتعرض بين الحين والآخر لأعاصير الفتنة ومن هنا أيضا كانت أهمية تضافر القوى الوطنية لمقاومة هذه الأعاصير التى ظهرت مؤخرا والتى سيستمر ظهورها بين الحين والآخر وحتى نهاية القرن فيما يبدو .

* * *

أخلص من كل هذا إلى تأييد الفكرة المحورية التى طرحها الأخ العزيز د . محمد سليم العوا من أنه « ينبغى أن يأخذ تضافر القوى الوطنية والدينية ـ هذه المرة ـ شكلا عمليا ومباشرا وفوراً فتكون فى

القرن والمدن والأحياء لجان شعبية خالصة تكون مهمتها ترسيخ روح الأخوة الإنسانية بين أبناء مصر جميعا ثم حماية أماكن العبادة والمقدسات الدينية كلها من أى محاولة للعبث بأمنها أو تعريضها للخطر . .

إن هذا الاقتراح العملى يجد صدى فى نفسى يقينا . ويدل على توارد الخواطر فقد كنت قد طرحته عام ١٩٨٠ ـ وفى ظروف مشابهة ـ فى كتابى نعم أقباط ولكن مصريون، لأن يقينى أنه لن يحمى وحدة شعب مصر إلا شعب مصر ذاته . كما وأن أية قوى خارجية لن تستطيع أن تعبث إلا إذا كان لفعلها صدى وتعاطف من داخلنا .

ولتأذنوا لى ـ كمهندس أتصف بالواقعية ـ أن أعقب بتأييدى على هذا الاقتراح بالإضافات الآتية :

١ ـ كما قامت كافة الأحزاب بأعمال موحدة فى السابق ، فإن الأحزاب المصرية بما فيها وفى مقدمتها الحزب الوطنى الديمقراطى مدعوة للمبادرة بتكوين لجنة عامة للمحافظة وتدعيم الوحدة الوطنية من كل الأحزاب والقوى الوطنية والشخصيات العامة وأن يكون ذلك ضمن وعلى قمة اهتماماتها أثناء المعركة الانتخابية وما بعدها .

٢ ـ أن تضم هذه اللجنة العامة واللجان الفرعية فى الأقاليم والقرى كافة العناصر الشريفة والمقبولة من المواطنين دون التقيد بالانتماء الحزبى لأن هذه قضية قومية تمس الوطن كله وتتجاوز الأحزاب وسوف نجد فى كل قرية مجموعة من بسطاء المصريين يحرصون على الوحدة الوطنية ولهم احترام من جميع الأطراف والأحزاب .

٣ ـ على أقباط مصر أن يتحركوا وينزعوا عنهم كل توجه سلبى خصوصا وأن المبادرة الآن جاءت من الاتجاه الإسلامى فى مصر وهذه مكرمة مضيئة فى تاريخنا .

٤ ـ على الحكومة أن تكرس جهدها من أجل رفع التوعية من خلال أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة . علاوة على اهتمام رجال التعليم والجامعات بنشر وتنمية واذكاء روح الوحدة الوطنية .

٥ ـ إن وجود خطط واضحة لحل مشاكل الناس الحياتية واليومية لمواجهة الغلاء والمساكن التى تنهار وتخلى اداريا والمواصلات وما إليها . ووضوح أن هذه المشاكل وغيرها ستحلّ فى زمن معقول . إن هذا المناخ من خلال حوارات ديمقراطية هو السبيل لنزع فتيل القلق من الشباب للاطمئنان على مستقبله ومن ثم تقبل حملات الوعى السياسى والوطنى والاجتماعى .

إن تحقيق مكاسب وانتصارات فى مجال الوحدة الوطنية ليست مسألة سهلة ويحتاج إلى نفس طويل وإلى تضافر كل القوى الوطنية المحبة لمصر.

« جنب الله بلادنا المكاره وحفظها من كل سوء . »

وبعد ....

لقد كان الهدف من نشر هذا الحوار أن تكون كلمة جيلنا فى مسألة الأقباط والإسلام قد قيلت وسجلت . شهادة لنا أو علينا .

وفى الوقت الذى طلب إلىّ فيه أن أراجع تجارب الطبع كانت الصحف المصرية كلها تتناول هذه المسألة . من خلال تناولها نحنة الفتنة الطائفية التى اندلعت نيرانها فى بعض مدن مصر وقراها خلال الشهور الأولى من سنتنا هذه .

وقد كان التناول الصحفى للمسألة فى مجمله تناولا غير مجدٍ . لا فى التأثير على الأحداث . فقد كانت بدأت وانتهت قبله . ولا فى وضع المسألة وضعها الصحيح . وعرضها العرض العلمى السليم لأن الذين كتبوا فيها كانوا ـ جلّهم ـ غير مؤهلين للتناول العلمى الدقيق . فاكتفوا بتناول عاطفى هادئ وصحيح أحيانا . ولكنه كما قلت غير مجدٍ . وصاخب ومثير فى أحيانٍ أخرى . فجمع إلى عدم جدواه ضرر التناول الخاطئ . والتأثير الخطر . على العقول والنفوس .

وأهم أمثلة هذا النوع الأخير من التناول ما كتبه كاتبان . يعدان مرموقين . فى صحيفتين يوميتين حكوميتين . فى أسبوع واحد يلمحان فيه ـ بل يصرحان أحيانا ـ باتهام التيار الإسلامى باثارة الفتنة الطائفية . مباشرة أو تسببا . بل يصرحان أحيانا . بأن جماعة الإخوان المسلمين على وجه الخصوص هى المسؤولة عن ذلك .

بل إن هذين الكاتبين بلغا من رغبتهما فى إلقاء التهمة على التيار الإسلامى حد استنكار أن يكتب بعض الإسلاميين فى الصحف التى يتاح لهم الكتابة فيها . مستنكرين الأحداث الطائفية . مبينين رأى الإسلام فى العلاقة الواجبة بين المسلمين وإخوانهم فى الوطن من غير المسلمين . ومعبرين عن تصورهم لحقيقة موقف الأقباط . بوجه خاص . من الإسلام وشريعته .

وقد شذ عن هذين النوعين من التناول الصحفى للمسألة عدد قليل جدا من الكتاب . جمعهم أنهم مشتغلون بالقضايا العامة اشتغال المفكرين لا إشتغال المراقبين الصحفيين . ونشر آراء هؤلاء شهادة مضافة إلى ماضمته صفحات هذا الكتاب . من آراء بعض أبناء جيلنا أن فى مصر ـ دائما بإذن الله ـ من يعرفون الحق فيعبرون عنه بصدق . ويتوجهون من الأمة إلى ضمائرها وعقولها . لا إلى غرائزها وشهواتها .

وإلى أهل الرأى فيها لا إلى الغوغاء والدهماء . وإلى أولى الألباب لا إلى أصحاب المناصب والألقاب .

وظنى ـ بل يقينى ـ أنه بمثل هؤلاء . وبتناول كتناولهم لهذه القضية . نحفظ للأمة عقلها . ويتماسك بنيان « جماعاتها » المكونة « لكلها »".

والدفاع عن التيار الإسلامى وعلى الأخص جماعة الاخوان المسلمين فيما رمى به من إثارة للفتنة الطائفية أو التحريض عليها . أو التمهيد لها . ليس محله هذه الصفحات . فضلا عن أن سخف الاتهام وتفاهة ما أقيم عليه من أسباب يجعلان التصدى له من فضول الكلام الذى ينزه العقلاء أنفسهم عنه .

لكن بعض التناول الجاد يقتضى التنويه به والإشارة إليه . ففى ملاحظات طارق البشرى الأربع (المصور ٢٧ مارس ١٩٨٧) جدّ كثير . وتأمل ينبغى النظر فيه بقدر مايستحقه . لصفاء النظرة التى صدر عنها . ودقة العبارة التى صيغ بها . ولمسه للمسائل ذات الحساسية الفائقة بصدق ووضوح .

" ينبغى أن نذكر من هؤلاء ـ ... رون البشرى . عادل حسين . وفهمى هويدى .

فى الملحوظة الأولى : يحدد طارق البشرى مايشيع العصبية وروح المحاربة لدى أية جماعة بأنه مايلحقها من عدوان أو مايشيع لديها من افتقاد للأمن الجماعى . ونحن على اتفاق تام مع طارق البشرى فى أن من واجبنا أن نحافظ - بكل ما أوتينا من وسائل - على حق كل جماعة من الجماعات المكونة لهذا الوطن فى المحافظة على نفسها وأفرادها . وإلا فتحنا باب التعصب الذى يهدد الكيان الأكبر - كيان مصر نفسها - بتدمير لايستطيع أن يوقفه أحد .

وفى ملحوظته الثانية : يلمس طارق البشرى بحسٍّ مرهف أنّ تكرار حوادث الفتنة الطائفية منذ عام ١٩٧٣ إلى ١٩٨٧ يجعلنا فى واقع الأمر فى مواجهة نشاط حركى ينشئ فى الوجدان حركة مفاصلة ومجانبة بين الأقباط والمسلمين ، وهذه الحركة ستصبح إن لم يتم التصدى لها بسرعة . وبرد فعل مناسب - عادةً مصرية تحيل حياتنا إلى عراكٍ مستمر وعنف متكرر يَغْفَلُ فيه كل جانبٍ عن حق الجانب الآخر فى الهدوء والاستقرار . والنماء والأمان . فى الوطن المملوك للجميع والذى يجب أن يكون محروسا ومدافعا عنه من الجميع . فمن المسؤول عن هذا النشاط الحركى الجديد ؟ ومن بدأه ؟ وأينا كان الفاعل وأينا اكتفى برد الفعل ؟ وأينا دعا إلى وحدة عاقلة فى مواجهته وأينا استجاب وأينا لم يستجب؟ كل هذه الأسئلة تحتاج إلى أجوبة بل إن كل سؤال

يحتاج إلى تحرك حقيقى لإعادة الأمور إلى نصابها الآن . وغدا . وإلى الأبد إن استطعنا .

وأهم ما فى الملحوظة الثالثة . بل لعله أهم مافى الملحوظات جميعا . التحذير القارع من . قولة إن أمن القبطى وضمان وجوده السياسى والاجتماعى مرتبطان بإضعاف إسلامية المسلم . فالمسألة على هذا النحو توضع فى صيغة علمانية لن تفضى إلاّ إلى صراع عقائدى ولن يتم إضعاف الإسلام فى مصر لحساب الأقباط بل إنه تم فى الماضى . ويسعى الساعون إلى إتمامه فى الحاضر والمستقبل . لحساب الحضارة الغربية التى تكتسح قبطية القبطى فيما تكتسح من ثوابت هذا البلد .

والمسلمون والأقباط يواجهون فى ذلك معا غول الحضارة الوافدة وهو خطر واحد على الجميع . واجهناه فى الماضى عسكريا وسياسيا واقتصاديا . ولا مفر من أن نواجهه معا فكريا وحضاريا .

وفى ملاحظته الأخيرة : يقرر طارق البشرى أن التيار المغترب . الذى يسود بيئتنا السياسية والاجتماعية . لا ينكر على التيار الإسلامى حقه فى الظهور فقط ولكنه يجحد حقه فى الوجود . وفى الاستمرار فى هذه الديار . وكأن الوطن لايتسع له . وخطر هذا التعامل مع التيار الإسلامى ـ فى نظرنا ـ خطر ماحق لأنه لايدفع إلا إلى عملٍ لايقرّه القانون . وفى هذا النوع من العمل تنعدم الرقابة الاجتماعية الراشدة .

ويضيع صوت العقل فى مواجهة أصوات الاحتجاج على العسف والضغين . ويختفى العمل المثمر المستنير فى ظل اكتساح العمل العاطفى الأهوج لطاقات الرجال والنساء . التى لاتجد لها مجيبا إلا التنظيمات الخفية المضطهدة .

ولا يمكن أن يكون هذا الحوار كاملا إلا بقراءة ملاحظات عادل حسين عن دور التحالف الإسلامى بين الإخوان المسلمين وحزبى العمل والأحرار فى مواجهة العلاقة بين الأقباط والإسلام مواجهة صحيحة عاقلة (الشعب ٢٨ مارس ١٩٨٧) . وملاحظات فهمى هويدى البالغة الأهمية التى نشرها فى الأهرام (٣١ مارس ١٩٨٧) بعنوان : هوامش على أوراق قبطية .

وإذا كان مجموع هذا الحوار يثير كثيرا من القضايا . ويرد على كثير من التساؤلات فإن يقينى الذى لايداخله شك أن الإسلام فى مصر والمسيحية فيها لاخيار لهما إلا أن يعيشا دائما كما عاشا الماضى كله : إخوانا فى وطن واحد تستعصى الأواصر الرابطة بينهما على التمزق والتفكك .

ويقينى أن الأقباط ـ عقلاؤهم ومتدينوهم على الأقل ـ لاينقمون شيئا على الإسلام أصلا . ولايجدون فى المسلمين إلا مايجد المسلمون فيهم من أخوة ومودة وعلاقة أبدية لاتصلح الحياة إلا بها .

بهذين اليقينين معا أقدمت على بدء هذا الحوار . وبهما أعتقد أنني . وغيري من المشاركين فيه . سنستمر في أداء دورنا في المحافظة على هذا الوطن : استجابة لتكاليف ديننا . وحرصا على أمن وطننا . وأداءً لحقّه علينا .

والله وحده المسؤول أن يجعل العمل كله خالصا لوجهه . وأن يتقبل جهاد المجاهدين ويجزي به خير ماوعد من جزاء . وأن يتجاوز عن القاعدين . ويهدي إلى سبيله الضالين والجاهلين .

محمد سليم العوا

الفهرس

إهـــداء	٥
تقـديم	٩
الأقباط والشريعة : الوضوح المطلوب	١٣
الأقباط والشريعة الإسلامية : نعم للحوار والوضوح	١٧
واجب الأقباط العاجل :	٢٣
النظام الإسلامي ووضع غير المسلمين	٢٧
الفتنة الطائفية : من المستفيد ؟ وكيف يكون العلاج ؟	٥٤
الحل بالحوار والتحرك الشعبي وليس بالأمن المركزي .	٦٢
وبعد	٧٤

رقم الإيداع ٣٧٦٩ / ٨٧

مطابع الشروق

القاهرة: ٤١ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٧١٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا: شروق - تلكس 93001 SHROK UN

بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٢١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - برقيا: شروق - تلكس: SHOROK 20175 LE

هـذا الكِتابُ

إن مسألة : « الأقباط والإسلام » التى تدور حولها حوارات هذا الكتاب مسألة متجددة ، لن يكف أعداء مصر المتربصين بها عن السعى لإثارتها من حين إلى حين .

ومن المهم ، لذلك ، أن تكون كلمة الفريقين ـ المسلمين والأقباط ـ فيها مسموعة ومعلنة ، ومحفوظة . فإنه إذا كانت الأجيال التى سبقتنا فى الحياة على أرض هذا الوادى الطيب المبارك قد استطاعت دائماً أن تتجاوز محنها وضغائن السفهاء من أبنائها ، ليخلص الوادى لأبنائه ، مستظلين جميعاً بظل السماء التى يدين بالعبودية لخالقها أبناء الهلال وأبناء الصليب معاً ، فإن جيلنا ينبغى له أن يقول للأجيال التالية كلمته ، ويعلن عقلاء الأمة جميعا ـ مسلمين وأقباطا ـ براءتهم وبراءة أهل دينهم ـ العارفين به والمتبعين لأحكامه ـ من هذا العدوان الآثم على أهل الأديان وأماكن العبادة المقدسة .

د. محمد سليم العوا